دولة فلسطين

وزارة الثقافة

إستراتيجية قطاع الثقافة والتراث

" شراكة وتنمية "

2017 - 2022

تشرين ثاني، 2016

قائمة المحتويات

1- مقدمة:..... 3

2- منهجية التخطيط..... 3

3- التحديات الحالية القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية:..... 5

4- تحليل الواقع الثقافي:..... 6

5- التحديات الحالية القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية:..... 9

6- الرؤية: 10

7- الأهداف الاستراتيجية والسياسات:..... 12

8- الربط مع أجندة السياسات الوطنية 17

9- الربط مع اهداف الالفية..... 23

10- بيان سياسة البرامج 27

10.1 البرنامج الأول: الثقافة للجميع 27

10.2 البرنامج الثاني: حماية الموروث الثقافي 29

10.3 البرنامج الثالث: البرنامج الإداري 30

11- مغلفات الموارد المالية للبرامج لقطاع الثقافة والتراث 2017 - 2019..... 31

12- خطة العمل..... 33

13- خطة الإدارة تدابير تنظيمية للقطاع 33

14- التدخلات السياساتية حسب المحاور الاستراتيجية: 35

15- مؤشرات قياس الأداء 47

1- مقدمة:

تأتي الإستراتيجية الوطنية للثقافة 2017-2022 ترجمةً لقرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (17/08/78) بتاريخ 2015/11/24، والذي وضع المبادئ العامة والإجراءات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات الناظمة لعملية إعداد خطة التنمية الوطنية؛ وكذلك على دليل إعداد الإستراتيجية القطاعية 2017- 2022 الصادر عن الإدارة العامة للموازنة في وزارة المالية والتخطيط وتعليمات ونظرة شاملة حول منهجية إعداد الإستراتيجية القطاعية 2017- 2022. تتبع الخطة المقدمة من وزارة الثقافة القطاع الاجتماعي وتُعنى بتطوير استراتيجية قطاع الثقافة والتراث، مع الأخذ بنظر الاعتبار التداخل الضروري المباشر وغير المباشر مع القطاعات الأخرى من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في قطاع الثقافة والتراث وغيره من القطاعات.

تشمل الخطة الوطنية 2017-2022 على عنصرين من أجندة السياسات الوطنية: العنصر الأول عبارة عن وثيقة سياساتية رفيعة المستوى، تعرض الرؤى والأولويات والسياسات الوطنية. والعنصر الثاني هو الإستراتيجيات القطاعية وتعرض كل خطة قطاعية الأهداف الاستراتيجية والنتائج والسياسات التي تسعى المؤسسات العاملة في القطاع المحدد تحقيقها حتى العام 2022 في قطاعاتها، تتكامل معها البرامج الحكومية والتي تتبناها الحكومة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في كل قطاع حيث يشمل كل برنامج الأهداف والمعايير والمخرجات والمهام.

تنسجم منهجية بناء الخطة ورؤيتها وأهدافها مع البنود والتوجهات العامة لاتفاقيات اليونسكو التي صادقت عليها دولة فلسطين في العام 2012 ، والتي تعزز أهمية الدور التشاركي واعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة في بناء السياسات الثقافية الوطنية، وفي مقدمتها اتفاقية 2005 (اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي)التي تتطرق بشكل مباشر إلى أهمية دور السياسات الثقافية في النهوض بالقطاع الثقافي الفني، وعلى أهمية دور الثقافة كمحرك أساسي للتنمية. كما تتناول الخطة بشكل خاص اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي 2003 والتي تشكل الاطار الفني والقانوي للعديد من السياسات والأهداف الخاصة بالاستراتيجية.

2- منهجية التخطيط

بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي لقطاع الثقافة والتراث في بداية شهر نيسان، 2016 من خلال مراجعة إستراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2014- 2016، والتي تم فيها تحديد الإنجازات والفجوات في محاور الإستراتيجية الرئيسية الثلاثة: محور السياسات، المؤشرات وبرامج الموازنة . شكلت عملية المراجعة الإستراتيجية إطارا ومرتكزات عامة لعملية التخطيط الاستراتيجي 2017- 2022، وذلك من خلال التعرف على الاتجاهات الصحيحة للتدخلات السياساتية.

استندت عملية التخطيط الاستراتيجي للقطاع الثقافي على دليل إعداد الإستراتيجية القطاعية 2017- 2022 الصادر على الإدارة العامة للموازنة في وزارة المالية والتخطيط، وبالاعتماد على وثيقة مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني في بداية عملية اعداد الخطة الوطنية الفلسطينية كإطار مرجعي لعملية التخطيط للقطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية 2017-2022 بصفتها أعلى وثيقة سياساتية تبين الرؤيا والأولويات والسياسات الوطنية الفلسطينية. تشمل مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 الأولويات الوطنية في ثلاثة محاور: المحور الأول، الطريق نحو الاستقلال؛ والمحور الثاني، الإصلاح وتحسن جودة

الخدمات العامة؛ والمحور الثالث التنمية المستدامة. كما اعتمدت منهجية اعداد الخطة أيضاً على مجموعة من التعاميم والمراسلات ذات العلاقة في الأسقف الزمنية والمالية التي تخص العملية وخاصة المتعلقة في مراجعة إستراتيجية قطاع الثقافة والتراث 2014- 2016، وبيان سياسة البرامج وعلى النتائج الأساسية لتقرير المراجعة الاستراتيجية.

بدء مجموعة من المشاورات داخل الوزارة ومشاورات خارج الوزارة لتحديد الأولويات وأهم التدخلات السياساتية التي ستقوم بها الوزارة والمؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبشكل محدد تمت العملية من خلال ما يلي:

تشكيل فريق مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة بقيادة الوزير ونائبه وكيل الوزارة وعضوية مدراء البرامج الثلاث في وزارة الثقافة وذلك لمراجعة وتطوير برامج الوزارة وإعداد الموازنة متوسطة الأمد ومتابعة تنفيذها لاحقا حيث عقد الفريق سلسلة من الاجتماعات لتطوير منهجية العمل وإنجاز مهمة إعداد بيان سياسة البرنامج.

تشكيل الفريق الوطني لإعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع الثقافة والتراث 2017 - 2022 حيث تم ارسال دعوات للمشاركة في الفريق بقيادة وزارة الثقافة ، وعضوية كل من وزارة التربية والتعليم العالي، و وزارة السياحة والاثار، و وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، و وزارة المالية والتخطيط، و وزارة شؤون المرأة،، و وزارة التنمية الاجتماعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة شؤون القدس، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، وهي المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، و اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، و مؤسسة عبد المحسن القطان، و مؤسسة التعاون، والمعهد الوطني للموسيقى، وبلدية رام الله، وبرنامج شبكة الفنون الأدائية.

تمت مراجعة وتجميع الأدبيات والأبحاث والاتفاقات الدولية ذات العلاقة ورفعها على الصفحة الإلكترونية الخاصة بوزارة الثقافة – فلسطين بهدف إتاحتها للمشاركين كافة في عملية بناء إستراتيجية الثقافة وفي مقدمتها (وليس حصراً عليها): الاستراتيجيات الثقافية السابقة، اتفاقيات اليونسكو الثماني والتي صادقت عليها فلسطين في العام 2012، البحوث التي انجزت على هامش انجاز الاستراتيجية الثقافية للأعوام 2014/2011.

عقدت ورشة عمل موسعة للفاعلين في القطاع الثقافي بتاريخ 2016/09/28، من أجل عرض ونقاش المعيقات في محاور الإستراتيجية والتوافق حول التدخلات السياساتية ذات الأولوية في كل محور ونقاش الرؤية، والأهداف الاستراتيجية، والتدخلات (السياساتية) لكل برنامج.

عقدت وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الثقافة ورشة العمل لخاصة بتحديد التدخلات السياساتية ذات الاولوية في قطاع الثقافة بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة بتاريخ 2016/9/8، حيث تم عرض تحليل واقع القطاع الثقافي من منظور النوع الاجتماعي وما هي الفجوات التي يعاني منها القطاع وتحديدا قضايا النساء التي تعاني التهميش في المحاور المختلفة لعمل الثقافة في فلسطين، بهدف تضمينها للخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثقافة والتراث، والاستراتيجية العبر قطاعية لتعزيز المساواة والعدل بين الجنسين للأعوام 2017-2022 بحضور العديد من المؤسسات والشركاء المحليين والدوليين.

تم إعداد مسودة أولى للإستراتيجية بناء على المشاورات الأولية تمهيداً للمرحلة التالية، مرحلة المشاورات، حيث سيتم تنظيم سلسلة من الأنشطة التشاورية لتعميق المشاركة والتحليل الإستراتيجي وإرساء قواعد واضحة للمتابعة والتقييم خلال السنوات القادمة.

3- التحديات الحالية القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية:

غياب آليات التنفيذ العملي للإطار الاستراتيجي الذي يوحد الرؤية الثقافية، ويشكل مرجعية لجهد المؤسسة الثقافية بمختلف تلاوينها، الرسمية والأهلية والمبادرات الفردية. يشار هنا إلى أن الخطط الاستراتيجية التي انجزت على الصعيد النظري عام 2006 وعام 2009 وعام 2013 ما زالت تفتقر إلى الآليات العملية والتنفيذية واليات التقييم.

ضعف التنسيق بين عمل المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي، مما شتت الجهد وخلق واقعاً ثقافياً غير متكامل ومركز في وسط الأراضي الفلسطينية وشبه غائب عن الأطراف.

تدني الموازنات المخصصة للشأن الثقافي من الموازنة العامة والتي تعادل 0.003%.

تعدد مرجعية التشريعات والقوانين السارية ذات العلاقة بالثقافة، وقلة عدد التشريعات والقوانين الخاصة بالثقافة، وعدم أخذ البعد الثقافي بالاعتبار في القوانين الأخرى، وعجز هذه السياسات الثقافية والتشريعات عن حماية الهوية الثقافية والوحدة الوطنية وعن صون التعددية وتعزيز النسيج الاجتماعي وضعف الوعي المجتمعي بدور القوانين والتشريعات ودور الثقافة في عملية التنمية.

غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية، بكافة مراحلها، والمنجز الثقافي الفلسطيني المعاصر، والافتقاد لدور متميز للجامعات الفلسطينية في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي. تبين دراسة خطة مديرية التربية والتعليم للأنشطة اللامنهجية للعام الدراسي 2010-2011 هذه الفجوة، إذ تهدف الي تنظيم أنشطة غير مرتبطة بالضرورة بالمنجز الثقافي الفلسطيني.

ضعف البنية التحتية المترابطة المتمثلة في قلة عدد المراكز الثقافية المؤثرة في معظم مناطق فلسطين، وضعف تجهيزاتها (المسارح ودور السينما ودور النشر وأماكن التدريب وأماكن العرض).

غياب التمويل المحلي العام الكافي وتقاطع شروط مصادر التمويل الخارجية وغياب الرؤية الواضحة للبرامج الثقافية، مما خلق نمطاً من الأنشطة لا تلبي، في معظم الأحيان، الحاجات الثقافية الحقيقية للتجمعات الفلسطينية.

ضيق القاعدة الجماهيرية للأنشطة الثقافية والفنية المتخصصة وتركزها في المراكز الحضرية وفي منطقة وسط الضفة الغربية.

غياب الدراسات المتخصصة والقراءات العميقة في الواقع الثقافي الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، والافتقار إلى القاعدة البيانية الدقيقة التي يمكن عبرها تحديد الاحتياجات واقتراح التوجهات.

النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة والمدربة للعمل في الحقول الثقافية وادارة أنشطتها وخدماتها المختلفة، وبالأخصّ تلك التي تستلزم مهارات ومعارف وتقنيات متطورة وحديثة وإبداعية في إنتاج وصناعة الأفلام، وتقنيات الإضاءة والصوت والصورة، كتابة السيناريو والمسرح، والإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية الثقافية، ووضع السياسات والتخطيط الإستراتيجي للقطاع الثقافي، وإدارة المؤسسات الثقافية والفنية أو المؤسسات العاملة في الصناعات الثقافية.

حالة الإحباط العام والجمود السياسي المربكة للحياة الاجتماعية في فلسطين. من شأن هذا الوضع المختل ان يضعف الاهتمام العام بالقضايا الاجتماعية وبالثقافة الجادة.

الموروث الثقافي وتقييد مساهمة المرأة في صناعة الثقافة.
ضعف ونمطية مشاركة المرأة على صعيد الحرف والتراث.
احتياجات خاصة لدعم الانتاج الثقافي النسوي خاصة في الفنون البصرية.

4- تحليل الواقع الثقافي:

يقدم هذا البند نبذة عن أهم المؤسسات العاملة في الحقل الثقافي في ما يتعلق بتصنيفها، وتوجهاتها وبرامجها، واحتياجاتها التنظيمية، وعلاقتها مع وزارة الثقافة، ودرجة تأثيرها في الحقل الثقافي. يسترشد قطاع الثقافة برؤية تطور الثقافة بتطور الحياة الاجتماعية واكتسابها مهمات وقضايا تطرا على الحياة الاجتماعية. الثقافة عضوية حية لا تعرف الجمود وتغتني باستمرار بمعطيات الحياة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. فمهماتنا الوطنية تتأثر سلبا وإيجابا بما يجري على مسرح الحياة المحلية والإقليمية والدولية. و ينظم القطاع الثقافي في فلسطين، من خلال بيئة عمل، تؤثر فيها وتتأثر بها العديد من الأطراف المعنية، التي تفتقر، حالياً، إلى إطار علاقات ممنهج واستراتيجي يحدد أدوارها التفصيلية في تطوير القطاع الثقافي في فلسطين، وذلك بالرغم من توفر ثلاث استراتيجيات وطنية للثقافة. إذ ما زال كل طرف يعمل على حدة:

أولا: المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية- تعتبر وزارة الثقافة الفلسطينية المؤثر الحكومي الرئيسي، بالإضافة إلى وزارة السياحة والآثار، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة شؤون المرأة، ومكتب الرئيس، ووزارة الخارجية، التي تلعب جميعها أدوارا هامّة ومؤثرة على القطاع الثقافي من حيث تنفيذ أنشطة ثقافية، وتقديم منح دراسية، وإدارة الممتلكات الثقافية وصنع السياسات. أما بالنسبة **للمؤسسات شبه الحكومية**، فمن أهمها اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، والمجلس الأعلى للتربية والثقافة، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي أصدر في العام 2006 مع وزارة الثقافة "الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية"، إضافة إلى إصداره مجلدا عن الأدباء، وتنظيم الندوات، ومشاريع مختلفة مثل مشروع التعليم في مخيمات لبنان بالتعاون مع منظمة اليونسكو. أما اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم فهي المنسق بين الحكومة الفلسطينية والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية ويشمل دورها المشاركة في الدورات والمؤتمرات ذات العلاقة.

ثانيا: المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في الحقل الثقافي- يعمل حالياً عدد كبير من المؤسسات الأهلية الفلسطينية في الحقل الثقافي. وقد لعبت هذه المؤسسات على مدار تاريخها المعاصر والحديث، دوراً ملحوظاً في إطار الكفاح الوطني وتعزيز مقومات الهوية الفلسطينية، والحفاظ على الثقافة وإغناء التراث وتصنيفه لفرز ما يتعارض مع الحداثة ومهمات الحاضر ومن ثم تطويره، وتأكيد دوره في ضوء النهج الصهيوني لمسح الهوية والكيان الوطنيين وترويجه انسجاماً مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني، ابتداءً من فترة السيطرة العثمانية، مروراً بالاستعمار البريطاني والصهيوني، وكذلك بفترة الحكم الأردني والمصري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتهاءً بالاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين عام 1967. المنظمات الثقافية غير الحكومية هي عماد القطاع الثقافي في فلسطين، نظرا لطبيعة الثقافة مبادرة إبداعية فردية وجماعية ؛ وقد أدت "عملية السلام" إلى تنامي دور هذه المؤسسات، حيث اتجه جزء كبير من التمويل نحو هذا القطاع بالأخص. وقد أدى تطور المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية إلى تطوير القطاع الثقافي في فلسطين. حيث تحولت الكثير من مبادرات الفنانين والفاعلين في مجال الفن والموروث الثقافي والأدباء المبدعين ودور النشر إلى مجموعات من المراكز الثقافية/الفنية المتخصصة التي تغطي غالبية المجالات الثقافية والفنية (مجال الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والشفوي، وتطوير وترويج الفنون الأدائية والبصرية، وفي

حقل الأدب وتطوير مناهج أدبية وفنية، وكذلك في بناء قدرات فنية). القطاع الأهلي الثقافي المستقل الفلسطيني هو أكثر القطاعات قوة من حيث التأثير وعلى الرغم من نشاطه، لا يزال يتهم بالتقصير في وضع منهج قاعدي تجاه فئات المجتمع. تعتمد المنظمات غير الحكومية الثقافية الفلسطينية اعتماداً يكاد يكون تاماً على الدعم الأجنبي، وهو ما يؤثر على حريتها في التخطيط لمشروعاتها باستقلالية وعلى كينونتها تحديدا في الفترة التي تلت الثورات العربية والتي أدت إلي تسليط الضوء من قبل المؤسسات الدولية على دول عربية أخرى غير فلسطين.

ثالثا: مؤسسات القطاع الخاص العاملة في الحقل الثقافي- هناك عدد قليل من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الصناعات الإبداعية والإنتاج السينمائي والنشر. كما تقوم حاليا العديد من المبادرات والعاملة تحديدا في مجال الصناعات الثقافية بتأسيس شركات ربحية لا تختلف بجوهرها عن منظمات العمل الأهلي وتتبع لوزارة الاقتصاد وليس الثقافة كوزارة اختصاص. يلعب القطاع الخاص الفلسطيني (الشركات والبنوك) دورا محدودا في دعم القطاع الثقافي عبر تمويل العديد من المهرجانات والأنشطة الثقافية ذات الطابع الجماهيري، إلا أن دخوله في مجال الإنتاج الثقافي ورفع القدرات ما زال غير مألوف حالياً في الساحة الفلسطينية.

رابعا: المؤسسات الأجنبية العاملة في الحقل الثقافي والممولون- معظم المؤسسات الأجنبية العاملة في الحقل الثقافي هي مراكز ثقافية تهدف إلى تعزيز التبادل والحوار الثقافي، وتحديدا ما بين الناطقين باللغات الأجنبية من الفلسطينيين والأجانب المقيمين في فلسطين والخارج، بالإضافة إلى التعريف وترويج التراث والإنتاج الثقافي الفلسطيني. تقوم هذه المؤسسات بتنفيذ أنشطة ثقافية خاصة بها، ودعم أنشطة أخرى لمؤسسات محليّة، وبذلك تلعب دور الممول في الكثير من الأحيان. **أما بخصوص الممولين**، فهناك عدد من الممولين المهتمين والداعمين لحقل الثقافة منهم مؤسسة التعاون والاتحاد الأوروبي، ووكالات التنمية والتعاون الدولي التابعة لكل من فرنسا، النرويج، السويد، سويسرا، بلجيكا، اسبانيا، الخ. إضافة إلى بعض المؤسسات مثل مؤسسة دياكونيا. ولأن معظم المؤسسات الأهلية العاملة في الحقل الثقافي والمؤسسات الحكومية تعتمد على التمويل الخارجي لتنفيذ أنشطتها، فإن تأثير سياسة وأجندة الممولين على مسار القطاع الثقافي في فلسطين كبير جداً.

خامسا: المؤسسات المحلية الممولة للعمل الثقافي الإبداعي- استثمر رأس المال الفلسطيني في إقامة بضع مؤسسات تقدم خدمات في المجال الثقافي. ففي عام 1983، أعلن قيام مؤسسة التعاون، وفي العام 1984، التقى عدد من رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيين في لندن لوضع ما عرف فيما بعد بميثاق الضمان الاجتماعي، والذي يحدد أهداف واستراتيجيات المؤسسة. ومنذ البداية، كان تجسير الفجوة بين رأس المال الفلسطيني والثقافة الفلسطينية أحد الأهداف الأساسية للمؤسسة. خلال الفترة نفسها، أنشئت مؤسسة شومان المتخصصة في الثقافة. وفي عام 1993 تأسست مؤسسة عبد المحسن القطان وسجلت في المملكة المتحدة، وباشرت عملها في العام 1998 لتصبح في وقت قصير لاعباً أساسياً في تحديد السياسة الثقافية.

سادسا: المؤسسات الدولية الرسمية وشبه الرسمية- تلعب منظمة اليونسكو، والألكسو، والأسيسكو دوراً هاماً في التأثير على القطاع الثقافي، من حيث دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومساندة صنع السياسات الثقافية.
سابعا: الجامعات والكليات - تلعب الجامعات الفلسطينية دوراً في القطاع الثقافي والفني التخصصي، من حيث تنظيم برامج أكاديمية، ومساقات ذات علاقة بالحقل الثقافي/ الفني/ الإبداعي، في الفنون والموسيقى والسينما والتلفزيون، ونشاطات ثقافية وإقامة متاحف. غير ان تكاثر عدد الجامعات ومعاهد التعليم العالي لم تترك أثرا موازيا على الحياة الثقافية، نظرا لأسلوب التعليم التلقيني واغتراب المنهاج عن مشاكل المجتمع وهمومه. إن اغلبية الخريجين الساحقة تهجر الثقافة حال ترك الجامعة.

ثامنا: الهيئات المحلية-كان لمؤسسات المجتمع المحلي في فلسطين (المجالس والبلديات) دورا محدودا في المجال الثقافي والفني على الرغم من المبادرات المختلفة والمتفرقة. لا يتم توجيه الأوقاف الوطنية الخاصة بالثقافة من خلال المؤسسة المحلية رغم أن البلديات المختلفة (في المدن الرئيسية) تقوم بالفعل بتخصيص ميزانية للثقافة كجزء من ميزانيتها السنوية، حيث ينصب التركيز الأساسي للبلديات في العمل الثقافي على المكتبات العامة ومراكز الأطفال. كما يختلف الاهتمام بالثقافة من مدينة إلى أخرى. ويمكن هنا الإشارة إلى أن مدينتي رام الله وبيت لحم، وبدرجة أقل أريحا والخليل، تقدم نماذج متطورة حول التنمية الثقافية، وبرزت مدينة رام الله خلال السنوات الماضية في مأسسة مجالات تدخلها في العمل الثقافي وفق حاجات القطاع الثقافي في المدينة، ونيتها العمل على وضع سياسة ثقافية للمدينة يندر إنشاء دائرة للثقافة في البلديات يتولاها مثقفون متميزون بحدبهم على تنشيط دور الثقافة الوطنية في المجتمع المحلي.

تاسعا: الاتحادات والروابط الثقافية- من المفترض أن تلعب الاتحادات والروابط الثقافية دورا هاما في تطوير الثقافة ورسالتها، ولكنها تعاني من ترهل وشلل وغياب للديمقراطية الداخلية وللمهنية والروح النقابية. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة تفعيلها لتمكينها من الفعل في حقولها الثقافية المختلفة ومواجهة التحديات الخطيرة المحدقة بالمشروع الوطني. ونهوض هذه الاتحادات بدورها الثقافي يشرط استعادة استقلاليتها وعضويتها على أسس لوائحها الداخلية المحدثة والقائمة على أسس من المهنية المدققة، والعودة إلى إجراء الانتخابات الدورية، وإنهاء أية إشكالات داخلية على أساس الانتخابات الديمقراطية. وفي هذه الحالة يتلخص دور وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للتربية والثقافة في الحرص على دمقرطة هذه الاتحادات واستقلاليتها التامة، ودعمها.

عاشرا: ائتلافات عمل رسمية وغير رسمية -في العام 2012 بادرت مجموعة من المؤسسات الثقافية العاملة في مجال الفنون البصرية لتشكيل ائتلاف تحت غطاء مشروع بينالي قلنديا الدولي في خطوة استثنائية تسعى إلى توجيه جهد جماعي في تسليط الضوء على الإنتاج الثقافي البصري الفلسطيني المعاصر والترويج له وربطه بالمجتمع المحلي وبالسياق الدولي، من خلال تآلف يجمع خبرات مهنية متعددة، طاقات بشرية متنوعة، مصادر تمويل مشتركة، و نية بالعمل المشترك. توسع هذا التآلف خلال الفترة 2014- و2016 ليضم مجموعة كبيرة من المؤسسات هي: مؤسسة عبدالمحسن القطان، مركز رواق، حوش الفن الفلسطيني، مؤسسة المعمل، مركز خليل السكاكيني الثقافي، الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة – فلسطين، المتحف الفلسطيني، بلدية رام الله. هذا وتنضم سنويا مؤسسات جديدة بحسب الفكرة التي يتم تبنيها لمشروع قلنديا الدولي. اضافة لذلك بادرت مجموعة من مؤسسات مدينة القدس خلال العام 2015 للعمل على تأسيس شبكة من المؤسسات تحمل اسم (شفق) تسعى من خلالها لتنظيم مشاريع عمل وتمويل مشترك في محاولة للتغلب على معيقات العمل الثقافي في مدينة القدس ذي الخصوصية وشح التمويل الذي بات يهدد جزءا منها. هذه المؤسسات هي مؤسسة المعمل للفن المعاصر، حوش الفن الفلسطيني، مركز يبوس، معهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى وانضم مؤخرا لها مسرح الحكواتي الذي يواجه منذ منتصف العام 2015 خطر الإغلاق بسبب سياسة إسرائيل الممنهجه لتهويد القدس وتفريغها من المؤسسات الثقافية والمدنية الفاعلة والمؤثرة فيها. يذكر أن هذه الشبكة ما زالت في مرحلة التأسيس. تشكلت شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية رسميا وسجلت في وزارة الداخلية الفلسطينية مطلع العام 2015، ويأتي هذا حصيلة سنوات عدة من التعاون المكثف بين مجموعة من المؤسسات الفنية المتخصصة في فلسطين في مجال الفنون الأدائية: الرقص، الموسيقى، السيرك، والمسرح، بهدف أن يكون لها صوت جماعي، وتكون قادرة على التأثير في الخطط والسياسات الرسمية، وجذب المزيد من التمويل لدعم الفنون والثقافة، وتعزيز الهوية الثقافية، وحرية التعبير عن الذات، وزيادة وصول الفنون الأدائية إلى المجتمعات والفئات المختلفة، مع التركيز، بشكل خاص، على النساء والأطفال والشباب.

5- التحديات الحالية القضايا والمعوقات الأساسية للواقع الثقافي التي تعالجها الخطة القطاعية:

- غياب آليات التنفيذ العملي للإطار الاستراتيجي الذي يوحد الرؤية الثقافية، ويشكل مرجعية لجهد المؤسسة الثقافية بمختلف تلاوينها، الرسمية والأهلية والمبادرات الفردية. يشار هنا إلى أن الخطط الاستراتيجية التي انجزت على الصعيد النظري عام 2006 وعام 2009 وعام 2013 ما زالت تفتقر إلى الآليات العملية والتنفيذية واليات التقييم.
- ضعف التنسيق بين عمل المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي، مما شتت الجهد وخلق واقعاً ثقافياً غير متكامل ومركز في وسط الأراضي الفلسطينية وشبه غائب عن الأطراف.
- تدني الموازنات المخصصة للشأن الثقافي من الموازنة العامة والتي تعادل 0.003%.
- تعدد مرجعية التشريعات والقوانين السارية ذات العلاقة بالثقافة، وقلة عدد التشريعات والقوانين الخاصة بالثقافة، وعدم أخذ البعد الثقافي بالاعتبار في القوانين الأخرى، وعجز هذه السياسات الثقافية والتشريعات عن حماية الهوية الثقافية والوحدة الوطنية وعن صون التعددية وتعزيز النسيج الاجتماعي وضعف الوعي المجتمعي بدور القوانين والتشريعات ودور الثقافة في عملية التنمية.
- غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية، بكافة مراحلها، والمنجز الثقافي الفلسطيني المعاصر، والافتقاد لدور متميز للجامعات الفلسطينية في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي. تبين دراسة خطة مديرية التربية والتعليم للأنشطة اللامنهجية للعام الدراسي 2010-2011 هذه الفجوة، إذ تهدف الي تنظيم أنشطة غير مرتبطة بالضرورة بالمنجز الثقافي الفلسطيني.
- ضعف البنية التحتية المترابطة المتمثلة في قلة عدد المراكز الثقافية المؤثرة في معظم مناطق فلسطين، وضعف تجهيزاتها (المسارح ودور السينما ودور النشر وأماكن التدريب وأماكن العرض).
- غياب التمويل المحلي العام الكافي وتقاطع شروط مصادر التمويل الخارجية وغياب الرؤية الواضحة للبرامج الثقافية، مما خلق نمطاً من الأنشطة لا تلبي، في معظم الأحيان، الحاجات الثقافية الحقيقية للتجمعات الفلسطينية.
- ضيق القاعدة الجماهيرية للأنشطة الثقافية والفنية المتخصصة وتركزها في المراكز الحضرية وفي منطقة وسط الضفة الغربية.
- غياب الدراسات المتخصصة والقراءات العميقة في الواقع الثقافي الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، والافتقار إلى القاعدة البيانية الدقيقة التي يمكن عبرها تحديد الاحتياجات واقتراح التوجهات.
- النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة والمدربة للعمل في الحقول الثقافية وادارة أنشطتها وخدماتها المختلفة، وبالأخصّ تلك التي تستلزم مهارات ومعارف وتقنيات متطورة وحديثة وإبداعية في إنتاج وصناعة الأفلام، وتقنيات الإضاءة والصوت والصورة، كتابة السيناريو والمسرح، والإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية الثقافية، ووضع السياسات والتخطيط الإستراتيجي للقطاع الثقافي، وإدارة المؤسسات الثقافية والفنية أو المؤسسات العاملة في الصناعات الثقافية.
- حالة الإحباط العام والجمود السياسي المربكة للحياة الاجتماعية في فلسطين. من شأن هذا الوضع المختل ان يضعف الاهتمام العام بالقضايا الاجتماعية وبالثقافة الجادة.
- الموروث الثقافي وتقييد مساهمة المراة في صناعة الثقافة.
- ضعف ونمطية مشاركة المراة على صعيد الحرف والتراث.
- احتياجات خاصة لدعم الانتاج الثقافي النسوي خاصة في الفنون البصرية.

6- الرؤية:

في ضوء ما تقدم، واستنادًا إلى مراجعة استراتيجية قطاع الثقافة للأعوام 2014-2016 وأجندة السياسات الوطنية، فإن الرؤية المستقبلية للثقافة الفلسطينية تتمثل في الآتي:

"ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة، تُدعّم أسس النسيج الاجتماعي، وتنّمي المواطنة القائمة على قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتصون التراث والرواية التاريخية للشعب الفلسطيني في مواجهة سياسة المحو والالغاء التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي للأرض والانسان والتاريخ"

إن رؤيتنا للثقافة تنطلق من اعتبارها رأس المال الاجتماعي الذي يمنح الفرد والمجتمع قدرة عملية على مواجهة المتغيرات والصعاب وطاقة للتواصل مع الحياة وإعادة إنتاجها. إن ثقافتنا تؤثر؛ حسب تنوعها وحيويتها وامتلاكها مقومات التراكم والتجدّد من خلال قدرتنا على إنهاء الانقسام الداخلي ومواصلة الجهود الوطنية من أجل التحرّر وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس؛ كما أن للثقافة دورًا حاسمًا في إنتاج وتطوير الهوية الفلسطينية بمفهومها التعددي القومي والإنساني التقدمي. بهذا المعنى يتلاقى مفهوم الثقافة مع مفهوم الحضارة. ولذا نعطي أهمية خاصة لترسيخ الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، والتي تؤكد حقه المطلق في وطنه باعتباره الوريث لمن عَمَّر فلسطين عبر آلاف السنين، ولم يغادر وطنه ولا انقطعت إبداعاته على أرضه عبر مختلف العصور.

يُلقى على عاتق الثقافة تنمية الوعي التاريخي، وتنويع أشكال رواية هذا التاريخ بهدف تثبيته في الوعي الجمعي، ودحض ما تعرّض له من تشويهات على يد الاستعمار الاستيطاني العنصري، وما تعرّض له الشعب الفلسطيني من تطهير عرقي وما زال يكابده من تشريد وتهجير وتغييب للحقوق الإنسانية والمدنية والوطنية .

كما تتضمن الرؤية أهمية تعزيز الذاكرة الوطنية وتعزيز أواصر التواصل بين الأجيال وبين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، مع إتاحة أوسع فرص أمام الأجيال الجديدة للإبداع والبحث والتَّعلُّم والتأثير، ولتهيئة المناخ الضروري لتفعيل العمل الإبداعي المستقل، نظرًا لما ينطوي عليه من أهمية في النهوض بالقطاع الثقافي محلياً وإقليمياً وعالمياً، في عالمٍ سريع التغير يتعرّض لثقافة التَّحلل، ويواجه الكثير من التحديات على صعيد دور الهُوية الوطنية في دعم وحماية النسيج المجتمعي، وسياسياً في ظل الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي يعصف بالمنطقة والعالم، مما يتطلب تعزيز دور الثقافة بكافة مكوناتها باعتبارها مكوناً رئيسياً للتنمية وبناء المجتمع.

إن وعي التاريخ الفلسطيني (ببعديه القومي العربي والإنساني وبعمق أصالته التاريخية) كفيل بوضع الأساس لإدراك غنى مصادر الثقافة الفلسطينية في تعدديتها الدينية والفكرية والسياسية والمعمارية والتراثية، كما في تعددية اللهجات المحكية، والأزياء المحلّية والمطبخ وغيرها، مما يمنح الثقافة دوراً أساسياً في المقاومة الوطنية الناجعة. وعبر القرون اكتسب المجتمع الفلسطيني تعدديته في سياق تاريخه الطويل، مستوعباً ومتفاعلاً، ومنفتحاً على جوارهِ التاريخي والجغرافي وعلى الوافد بغير تَعصّب او إقصاء أو احتلالٍ أو إحلال .

إن التعددية الدينية والسياسية والتراثية والفكرية في المجتمع الفلسطيني القديم والحديث؛ تطرح أهمية توليد وعي لدى الأجيال الشابة بضرورة رؤية التعددية كشرطٍ ثقافي ضروري - وإن كان ليس كافياً وحده - لأسس البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة الحديثة.

7- الأهداف الاستراتيجية والسياسات:

1- **بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم المؤسسات الثقافية، لنشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً.**
2- **بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها.**
3- **التلاحم والتواصل بين ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية.**
4- **موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد.**

الهدف الاستراتيجي (1): بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم المؤسسات الثقافية، لنشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً.

السياسة رقم (1): تعميق الوعي الثقافي المتعدد والمنفتح والمبني على المساواة.

الأهداف
1. إرساء مفاهيم التسامح والديمقراطية وسيادة القانون
2. توسيع الدوائر الجغرافية المعرضة للأنشطة الثقافية في كافة المدن والتجمعات.
3. زيادة نسبة القراء وخاصة من الأطفال والشباب والشابات
4. تنمية المواهب وتعزيز الإبداع خاصة لدى الشباب والنساء والأطفال
5. تيسير الوصول إلى النشاطات الثقافية التي تنظمها الهيئات والمجالس المحلية لكلا الجنسين

وما نأمل إنجازه هو زيادة في تقبل التعددية الثقافية، عن طريق تنمية الأنشطة الثقافية وزيادتها وتكامل الأدوار بين القطاع العام والقطاع الأهلي. وتهدف هذه السياسة الى تعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الإنسانية ، عن طريق تعميق ثقافة الحوار واحترام الرأي الأخر، مما يساعد على تمتين النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وكذلك قلة المنتوجات الثقافية والفنية ومحدوديتها، واقتصار تقديمها في مناطق محدودة وحرمان الكثير من المناطق الاستفادة منها، خاصة المناطق المهمشة، ويترتب على هذه السياسة عدة آثار ، كتطوير الوعي الاجتماعي وتحريك عجلة الاقتصاد في الجانب الثقافي، وتطوير القدرات البشرية ، إضافة إلى تنشيط القطاع الثقافي (من أدباء وموسيقيين، ومسرحيين، وعاملين في صناعة النشر والصناعات التقليدية ...الخ) ، والنهوض بثقافة المواطنين وتذوقهم للأعمال الأدبية والفنية ، من خلال إنتاج الخبرات الثقافية وتسويقها ، كما ستمكن النساء والشباب وتسهم في تنمية المواهب وتحفيز الإبداع، وستؤثر هذه السياسة بالدرجة الأولى على دور وزارة الثقافة ، والمؤسسات الثقافية غير الحكومية ، والمبدعين عموماً في تطوير قدراتهم وتحسين إنتاجهم ، ومن ثم المساهمة في تطوير الوعي والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

السياسة (2): الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى إرساء قيم التعددية والديمقراطية والانتماء والمواطنة والمساواة بين الجنسين

الأهداف
1. إدراج ثقافة التعددية والانفتاح الثقافي ضمن المناهج التعليمية 2. استخدام المدارس والمؤسسات التعليمية كمداخل هامة في نشر الوعي بأهمية ثقافة متنوعة ومنفتحة وتروج للمساواة بين الجنسين

الوضع الحالي يشير إلى الجهود الكبيرة السابقة التي بذلتها مديرة المناهج في وزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج الفلسطينية ، والتي تحتاج إلى المزيد من الجهود لإدخال البعد الثقافي ، وتنمية الإبداع لدى الطلاب، وتهدف هذه السياسة الى خلق جيل واع ومنتم ومبدع يحافظ على قيم التعددية والمواطنة والارتقاء بنوعية التعليم ، وبرنامج الثقافة والإبداع من خلال منهج مطور يتضمن البعد الثقافي ، وتنوع المساقات الدراسية التي تسهم في تنمية الإبداع ، وخلق شخصية متوازنة واعية تخدم مجتمعها بشكل أفضل اقتصاديا واجتماعيا وأيضا بيئياً .

السياسة (3): دعم المبدعين ورعاية الموهوبين بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات.

الأهداف
1.توفير وتطوير المعلومات عن واقع الثقافة بكافة مكوناتها 2.إثراء الفعاليات الثقافية بأشكالها المختلفة 3.تنمية المواهب وتعزيز الإبداع

جود برامج تنفذ من قبل الوزارة وغيرها من المؤسسات الرسمية والأهلية، تتميز بنجاحها وتأثيرها الكبيرين، مثل جوائز فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، وبرنامج القراءة للجميع الممتد منذ عدة سنوات، كما تتوجه هذه السياسة لتحقيق الارتقاء بجودة الخدمات الثقافية في جميع المجالات (مسرح ، سينما، موسيقى، فنون شعبية ، أدب أطفال ...الخ. وبرغم من أنّ هناك كمّاً كبيراً من الإنتاج الثقافي ، إلا أن مستوى جودة هذا الإنتاج بمعظمه ضعيف ، وذلك لضعف الخبرات والدراسات المتخصصة لدى العاملين فيه ، ولعدم توفر جاهزية إدارية ومالية لدى المؤسسات والمرافق الثقافية، وتترك هذه السياسة العديد من الآثار ، منها

خبرات متطورة لدى العاملين ، وقدرات إدارية ومالية ومستوى جيد للإنتاجات الثقافية، هذه الآثار وغيرها تؤثر اقتصادياً على ترويج المنتجات الثقافية ، وتشغيل المزيد من العاملين المتخصصين في هذا القطاع ، وتعزيز التدريب المهني ، وخلق فرص عمل وذلك من خلال تطوير مستوى الأعمال المنتجة ، ورفع كفاءة العاملين ، وخلق فرص عمل تمكن النساء والشباب من خلال دعم المبدعين ، ورعاية الموهوبين ، والمشاركة الفاعلة في المجتمع والحياة الثقافية ، بالإضافة إلى خلق مجتمع فلسطيني يتذوق الأعمال الثقافية ويشارك بها.

السياسة (4): الاستثمار في البنى التحتية للثقافة (المادية والمعنوية).

الأهداف
1. تنمية بيئة محفزة على الإبداع
2. تطوير قدرات كادر وزارة الثقافة وكوادر القطاعات الثقافية
3. إنشاء وتطوير المراكز الثقافية السيادية
4. تدعيم دور القطاع الثقافي المستقل
5. تطوير قطاع الصناعات الإبداعية

انحسار المرافق الثقافية في منطقة وسط الضفة الغربية ، وضعفها في باقي المحافظات ومناطق الشتات ، يؤدي إلى حرمان الكثير من التجمعات السكانية من الانتفاع من الثقافة بمنتجاتها المختلفة، مما يعيق الانفتاح وقبول التعددية والتسامح ، وينمي نزعات المحافظة والتشدد والتعصب ، ويؤدي إلى ضعف تذوق الأعمال الفنية والأدبية، إضافة إلى ضعف الاهتمام بالمباني والمواقع الأثرية، والمكتبات التاريخية وما فيها من مخطوطات نادرة في القدس وغيرها ، وتمثل هذه السياسة امتداد لسياسة سابقة تعطلت مشاريعها وحبست في الأدراج، ولا زالت بحاجة إلى تحريرها والشروع في تنفيذها ، وخصوصاً بعد انضمام فلسطين الى اليونسكو مثل: مسودات القوانين، ومخططات لإنشاء مراكز ثقافية ومكتبة وطنية، وقوائم بتجهيزات تحتاجها مسارح ودور سينما ومراكز ثقافية وغيرها. هناك مخططات لإنشاء مراكز ثقافية ، ومجمع الحرف والصناعات التقليدية، والمكتبة الوطنية. والتي ستعود على المواطنين والوطن بالعديد من الفوائد، ومثال ذلك أن البنى التحتية للثقافة ستفيد المواطنين جميعاً وبشكل مستدام ، وستحقق العدالة عن طريق إتاحة الفرص لجميع المواطنين الانتفاع من الخيرات الثقافية، كما ستعزز المراكز السيادية وتشغيلها، مشاعر الانتماء الوطني والتمسك بالهوية والثقة بمستقبلهم ، كما أن إقرار القوانين الداعمة للثقافة ، ستمنح الحماية للمواطنين والمبدعين على حد سواء ، وستحفظ حقوق الطرفين، ولتلك الأبعاد جميعها آثار اجتماعية ايجابية تتضح من خلال تعزز الروابط الاجتماعية بين المواطنين، وآثار اقتصادية تتمثل في تشغيل المئات في الصناعات الثقافية ، وإدارة المرافق الثقافية وتفعيل مؤسسات المجتمع الأهلي ، وزيادة إنتاجها وتحسين مستواها شكلا ومضموناً .

الهدف الاستراتيجي (2): بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها.

السياسة (5): تعزيز صمود وتواجد الفلسطيني في مدينة القدس

الأهداف
1. حملة مناصرة دولية لحماية مدينة القدس بما يحفظ مكانتها الخاصة في تكوين الهوية الثقافية الفلسطينية العربية.
2. فعاليات توءمة ضمن برنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية
3. تعزيز البنيان الثقافي في القدس

يعتبر التراث الثقافي أحد ساحات الصراع الكبرى في المدينة المقدسة، حيث تبذل سلطات الاحتلال جهودا متواصلة لإنتاج رواية تاريخية أحادية جديدة تخدم مشروعها الاستيطاني في المدينة، تقوم على نفي التعددية والحقائق لموضوعية المتصلة بالوجود التاريخي الفلسطيني في هذه المدينة، إعادة الحضور الكبير للقدس في التاريخ السياسي العربي والإسلامي وأهميتها في تاريخ الأمة وحضارتها، ويبرز حقائق الوجود العربي والإسلامي والمسيحي في القدس، بإبطال ادعاءات الوجود اليهودي وإسقاط دعاوى القدس اليهودية من وجهة نظر الآثار وحقائق التاريخ، مقدما رواية تاريخية وحضارية وسياسية كاملة عن القدس تفند في تضاعيفها الادعاءات الصهيونية. وضرورة تشكيل رؤية عربية إسلامية شاملة تجاه القدس، تتجاوز المعطى السياسي وظروفه الضاغطة وتستند إلى المعطيات الحضارية والثقافية والتاريخية، وتكون مقدمة لإستراتيجية شاملة للقدس في كل المجالات، وتفعيل البعد القانوني في الصراع السياسي لحماية تراث القدس، بالإضافة إلى التوجيه باعتماد قضية القدس ضمن أولويات السياسة العربية والإسلامية في المحافل الثقافية الدولية.

الهدف الاستراتيجي (3): التلاحم والتواصل بين ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية

السياسة (6): تعزيز نطاق التواصل ما بين فلسطيني الوطن والشتات وتوسيعه.

الأهداف
1. تفعيل الأنشطة الثقافية بين فلسطيني الوطن والشتات
2. تحسين آليات الوصول إلى المنتج الثقافي ما بين الوطن والشتات
3. تفعيل المشاركة الفلسطينية في المعارض الفنية والأدبية في الخارج

شكلت هذه السياسة والتي تتضمن توجهات وبرامج عامة، لتطوير العلاقة بين الوطن والشتات اهتماما لجعل الثقافة عنصر توحيد وحماية، وإن ضعف التواصل بين الفلسطينيين الذي أدى إلى إضعاف الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني،

والعلاقة بين المؤسسات الثقافية، لذلك تهدف هذه السياسة إلى المساهمة في استعادة الوحدة الوطنية، وترابط النسيج الاجتماعي بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد، مما يعزز القضية الفلسطينية ويعيدها إلى صدارة الاهتمام الدولي والعربي، إضافة إلى مساهمتها في حماية الثقافة الوطنية.

السياسة (7): تعزيز نطاق التواصل والتبادل الثقافي مع الشعوب العربية والإسلامية والأجنبية.

الأهداف
1. تفعيل المشاركات الفلسطينية في المهرجانات والمحافل العربية والأجنبية
2. تحسين مستوى التبادل الثقافي مع الدول والمدن العربية والأجنبية
3. تسهيل وصول المبدعين الفلسطينيين للمشاركة في النشاطات الثقافية في الخارج

وقعت وزارة الثقافة وعدد من المؤسسات الرسمية والأهلية اتفاقيات تبادل وتعاون ثقافي، وهناك عدد من النشاطات المتبادلة مع عدد من الدول مثل (عروض فنية معارض، ندوات، منح دراسية...الخ)، ومع اعتماد القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية ، واعتمادها عاصمة للثقافة الإسلامية للعام 2019، واعتماد مدينة بيت لحم عاصمة للثقافة العربية للعام 2020، ستشكل فرصة لتنشيط وتفعيل التبادل الثقافي، وتسعى الوزارة إلى توقيع وتفعيل اتفاقيات تبادل ثقافي مع المزيد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وإلى تنظيم مشاركات أوسع في الأسابيع الثقافية والمهرجانات المتخصصة ، وزيادة عدد المنح الدراسية بالتخصصات المختلفة. ويلعب التبادل الثقافي والتواصل دوراً هاماً في دعم القضية الفلسطينية، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال، وفي نشر الثقافة والتراث الفلسطيني، والمساهمة في المشهد الثقافي والحضاري العالمي، والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى، والإسهام في وضع القضية الفلسطينية في الصدارة عربياً ودولياً.

الهدف الاستراتيجي (4): موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد

السياسة (8): الاستثمار في حماية وصون التراث والهوية الثقافية.

الأهداف
1. جمع وتوثيق وأرشفة الموروث الثقافي الفلسطيني من حكايات وأمثال ونوادر وتاريخ شفوي ولهجات وقصص وأساطير ومخطوطات، واعتماده اوراق اعتماد لتجذرنا الوطني في تراب الوطن.
2. رفع مستوى الوعي بقيمة التراث
3. تصنيف التراث لفرز العناصر التراثية الإنسانية النافعة لحاضرنا ولمهمات المرحلة.

يتعرض التراث الفلسطيني من (موروث شفاهي، وتاريخ وذاكرة ونضال ومخطوطات) الى السرقة ، و إلى غياب القوانين والتشريعات والاتفاقيات الخاصة بحماية التراث، والتشويه من قبل الاحتلال الإسرائيلي . فتسعى هذه السياسة إلى حماية

المأثورات الشفاهية ونقلها للأجيال القادمة ، وحماية الذاكرة الجمعية والتجربة النضالية لتأكيد وترسيخ الرواية الفلسطينية ، وذلك من خلال الجمع والتوثيق وإحياء هذا الموروث وتجدده ، وتشكل هذه السياسة امتدادا للمشاريع المختلفة ، التي نفذت في وزارة الثقافة وعدد من المؤسسات الثقافية والأهلية العاملة في حقل التراث ، التي نفذت عددا من المشاريع مثل: (جمع الحكاية الشعبية، وجمع الموسيقى التقليدية ، وجمع اللهجات، والموروثات الأخرى) ، والمتوقع أن يجري استكمال مشروع الحكاية الشعبية (الجمع والتوثيق).

السياسة (9): تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية، وتوفير الرعاية والحماية لها.

الأهداف
1. رفع مستوى قدرات ومهارات العاملين في الصناعات التقليدية
2. تطوير الأنظمة التشريعية لحماية الصناعات التقليدية وتحفيزها
3. تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والعربية والأجنبية لتسويق المنتجات التقليدية الفلسطينية

هناك العديد من الصناعات والحرف التقليدية أصبحت مهددة بالاندثار لأسباب عديدة ، ولأن هذه الصناعات والحرف تعد إحدى عناصر الهوية الثقافية الوطنية ؛ فإنّ عملية حمايتها وإحيائها يعد حماية للهوية الوطنية من جهة، وإسهاما في تحريك عجلة الاقتصاد من جهة أخرى، وإنعاشا للسياحة الثقافية، وهي في الوقت ذاته توفر دخلا ماديا لآلاف المواطنين وأسرهم. وتمتلك وزارة الثقافة مشروعا يهدف إلى تطوير وحماية الحرف والصناعات التقليدية ، عبر إجراء عملية مسح شامل وتدريب العاملين في بعض الصناعات لتطوير قدراتهم ، وتنظيم معارض للمنتجات الحرفية. أما التوجه القادم فيتمثل في توسيع نطاق العمل لاستهداف جميع الحرف والصناعات التقليدية، وزيادة دورات التدريب وخاصة في مجال التصميم ، والعمل على رفع مستوى المواطنين لاقتناء واستخدام منتجات هذه الحرف ، وإجراء التسهيلات اللازمة لتسويق المنتجات خارجياً ، من خلال المعارض وإجراءات السفارات لترويج هذه المنتجات ، كذلك تخصيص أماكن بيع أو معارض في المناطق السياحية،

8- الربط مع أجندة السياسات الوطنية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في بداية عملية اعداد الخطة الوطنية الفلسطينية وثيقة مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 كإطار مرجعي لعملية التخطيط للقطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية 2017-2022 بصفتها أعلى وثيقة سياساتية تبين الرؤيا والأولويات والسياسات الوطنية الفلسطينية. تشمل مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 الأولويات الوطنية في ثلاثة محاور، المحور الأول، الطريق نحو الاستقلال والمحور الثاني، الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة والمحور الثالث التنمية المستدامة. يشمل كل محور الأولويات الوطنية والأولويات السياساتية لكل أولوية وطنية والتدخلات السياساتية لكل أولوية. تتقاطع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثقافة والتراث مع معظم الأولويات

السياساتية وذلك نظرا للعلاقة العضوية التفاعلية بين السياسة والثقافة وبحكم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثقافة الفلسطينية دلالة على أهمية دور الثقافة في النضال الوطني.

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات	العلاقة مع استراتيجية قطاع الثقافة والتراث
تجسيد الدولة المستقلة من خلال تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لانهاء الاحتلال	1. بسط السيادة على كامل ارض دولة فلسطين على حدود 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، ووضع الركائز القانونية لتجسيد هذه السيادة. وترسيخ مكانة القدس الشرقية وتنميتها باعتبارها عاصمة دولة فلسطين	حددت الاستراتيجية الهدف الاستراتيجي الثاني:- (**بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها**)، كما شملت الاستراتيجية على اكثر من مرتكز وسياسة وتدخل ضمن سياسة القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية، وهي:- – فعاليات توأمة ضمن برنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية – موازنة معتمدة لتنفيذ خطة لتعزيز البنيان الثقافي والأثري في القدس – تطوير برنامج خاص لدعم الواقع الثقافي في مدينة القدس بما يحفظ مكانتها الخاصة في تكوين الهوية الثقافية الفلسطينية العربية. – دعم مؤسسات القطاع الأهلي الفاعلة في مدينة القدس. – دعم وتطوير البرامج الثقافية والأنشطة الفنية في مدارس مدينة القدس – أنشطة وفعاليات ثقافية في القدس بمشاركة النساء في التخطيط والتنفيذ والقيادة
	2. رفع الحصار عن المحافظات الجنوبية وضمان التواصل الجغرافي بين شطري الوطن	شملت الاستراتيجية من خلال الأهداف الاستراتيجية على اكثر من مرتكز وسياسة وتدخل تشمل جميع المناطق والمحافظات بما فيها أنشطة وفعاليات تضمن التواصل الجغرافي بين شطري الوطن.
الوحدة الوطنية	3. تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين	حددت الاستراتيجية في اطار الهدف الأول " **بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية** " ضمن سياسة (إعداد وإقرار رزمة من القوانين الممكنة لتحفيز الإبداع الثقافي والفكري) والهدف الاستراتيجي الرابع " **موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد**"، في اطار تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية وهما 1. استكمال الاطار القانوني لمشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني غير المادي

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات	العلاقة مع استراتيجية قطاع الثقافة والتراث
		2. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالثقافة والتراث ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية. 3. تعزيز نطاق التواصل والتبادل الثقافي مع الشعوب العربية والإسلامية والأجنبية وتوسيعها
	4. تعزيز الترابط مع الفلسطينيين أينما وجدوا، وتعزيز مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال	في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث **" تعزز الوحدة والتواصل للشعب في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية**، حيث شمل الهدف على اكثر من سياسة وتدخل تهدف الى تحقيق هذه الأولوية منها:- 1. استضافة وإصدار إنتاجات ثقافية فلسطينية في الوطن 2. تنظيم فعاليات ثقافية في الشتات
	5. تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين من خلال تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على كافة المستويات	في اطار الهدف الاستراتيجي الأول تدخل يشمل على " **تفعيل الأجسام التمثيلية لقطاع الثقافة والتراث** "، إعادة تفعيل وبناء وتقوية النقابات والاتحادات الثقافية والأجسام التمثيلية على أسس ديمقراطية وتعزيز التشبيك بينها على أن تشمل مشاركة متكافئة من النساء، لتمكينها من القيام بدورها النقابي والإبداعي
	6. تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التميز في فلسطين، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطن	6. في اطار الهدف الاستراتيجي الأول " **بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية"**، وضمن سياسة **تعميق الوعي الثقافي المتعدد والمنفتح والمبني على المساواة**، وسياسة **(الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى إرساء قيم الإبداع والتعددية والديمقراطية والانتماء والمواطنة والمساواة بين الجنسين**) وتحقيق عدة اهداف منها (**إرساء مفاهيم التسامح والديمقراطية وسيادة القانون**) و (**إدراج ثقافة التعددية والانفتاح الثقافي وثقافة التنوير ضمن المناهج التعليمية**) يوجد عدد من التدخلات التي تساهم في تحقيق هذا الاهداف.
تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	7. المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية والانضمام التدريجي والمدروس لعدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وتطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين.	في اطار الهدف الاستراتيجي الاول معياران أساسيان يحكمان تقديم مقترحات للانضمام الى المنظمات الدولية والاتفاقيات هما مدى خدمتها لأجندة السياسات الوطنية ومدى مساهمة الانضمام الى هذه المنظمات في تحقيق الأهداف الوطنية وخاصة قطاع الثقافة والتراث أي دراسة الجدوى من الانضمام قبل تقديم أي مقترح "**الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات**

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات	العلاقة مع استراتيجية قطاع الثقافة والتراث
		والمنظمات الدولية التي تخدم اجندة السياسات الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية"
	8. تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين	في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث وضمن سياسة " **تعزيز نطاق التواصل والتبادل الثقافي مع الشعوب العربية والإسلامية والأجنبية وتوسيعها**" ، لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:- 4. تفعيل المشاركات الفلسطينية في المهرجانات والمؤتمرات الثقافية والمحافل العربية والإسلامية والأجنبية 5. تحسين مستوى التبادل الثقافي مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية 6. تسهيل وصول المبدعين الفلسطينيين للمشاركة في النشاطات الثقافية في الخارج
الحكومة المستجيبة للمواطن	9. تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة(ج) والقدس الشرقية، وتعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	تسعى الاستراتيجية الى تعزيز دور القطاع الإبداعي الاهلي في تقديم الخدمات الثقافية والفنية تركيز خدماتها وتحسينها في المناطق المسماة "ج" حيث حددت نتيجة (توسعة قاعدة الجماهير للعمل الثقافي المحترف في المناطق المهمشة وعلى الأطراف)، في الهدف الاستراتيجي الأول .
الحكومة الفعالة	10. تعزيز المساءلة والشفافية.	تعمل مجموعة من التدخلات في اطار الهدف الاستراتيجي الأول الى **تطوير قدرات كادر وزارة الثقافة وكوادر القطاعات الثقافية مع تضمين النوع الاجتماعي**، من خلال عدد من التدخلات وهي (برنامج تطوير قدرات وزارة الثقافة بما يخدم تطوير قطاع الثقافة وتعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل (الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي، ومكافحة الفساد، والحق في الوصول الى المعلومات، تعزيز دور المؤسسات الرقابية والإدارية، الإدارة المرتكزة على النتائج والأداء والتحول لموازنة

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات	العلاقة مع استراتيجية قطاع الثقافة والتراث
		البرامج)
	11. ادماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها.	من خلال سياسة "الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى إرساء قيم التعددية والديمقراطية والانتماء والمواطنة والمساواة بين الجنسين" إن ثقافتنا قولية شفاهية، وينبغي تطويرها ثقافة عمل وعلم طبقا للمنهجية العلمية. وضمن غايات التدخل (تعزيز البعد الثقافي في المناهج التعليمية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بما ينشط الإبداع والروح العملية لدى الأجيال و يخدم القيم الإنسانية والإبداع الفكري والتعددية والمساواة)، وتحقيق مخرجات من بينها **(القضايا ذات الأولوية في القطاع الاجتماعي) إشاعة مشاركة الشباب والشابات المبدعين والهواة في الفنون الأدائية وخاصة الشابات (الموسيقى، المسرح، السيرك، الرقص والدبكة، الغناء)** ومن خلال تدخل وزارة المرأة على توفير لجنة فنية للعمل على دراسة وضعية المناهج في مراحل التعليم المختلفة والتحضير لبرنامج مستمر مع **وزارة الثقافة** والإدارة العامة للمناهج للمساهمة في تعديل المناهج بما يراعي النوع الاجتماعي والانتماء الوطني اثناء فترة التخطيط الثانية. ستعمل وزارة المرأة على تدريب القائمين على المناهج وتوفر المصادر اللازمة لهم حول دمج قضايا النوع الاجتماعي في المناهج والتعليم الحواري بدل التلقين.
استقلالية الاقتصاد الفلسطيني	12. توفير بيئة استثمارية ملائمة.	في اطار الهدف الاستراتيجي الأول وضمن سياسة "الاستثمار في البنى التحتية للثقافة (المادية والمعنوية)" وضمن التدخل (إيجاد نظام حوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الثقافة) والسعي الى تحقيق مجموعة من المخرجات منها:- – مقترحات لتحفيز الاستثمار – تبني رسمي للحوافز المقترحة – معايير اعتمد عليها تطوير النظام تأخذ بعين الاعتبار تشجيع الاستثمار في مشاريع ثقافية تطور مساهمة النساء في الواقع الثقافي

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات	العلاقة مع استراتيجية قطاع الثقافة والتراث
		– تعزيز المشاريع الثقافية والفنية المدرة للدخل – رفع جودة ومستوى الانتاجات الثقافية والفنية والأدبية
	13. تعزيز الصناعات الفلسطينية	في اطار الهدف الاستراتيجي الرابع " **موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد** "، وضمن سياسة " **تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية، وتوفير الرعاية والحماية لها**." وضمن عدد من التدخلات منها:- – حماية وتحسين نوعية إنتاج الصناعات التقليدية والحرف بما يخدم الخروج من الإطار النمطي للحرف بين الرجال والنساء. – ترويج الصناعات التقليدية والحرفية في الخارج، وتحفيز مشاركة النساء وتوفير الدعم لحرفهن للمشاركة – رفع الوعي بأهمية الحرف والصناعات التقليدية في المدارس والجامعات وعبر وسائل الإعلام، دعما للتراث وحفاظاً على البيئة وتنمية الاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار تحفيز النساء على المشاركة – تشجيع وتنظيم معارض للصناعات التقليدية محلية وخارجية مع إبراز إنتاجات النساء
العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	14. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإزالة كافة اشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة اشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.	تم تبني قيمة المساواة والعدالة بين الجنسين كأحد القيم الأساسية التي يجب تبنها لتحقيق الرؤيا القطاعية، (**ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة، تُدعّم أسس النسيج الاجتماعي، وتنّمي المواطنة القائمة على قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتصون التراث والرواية التاريخية للشعب الفلسطيني في مواجهة سياسة المحو والالغاء التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي للأرض والانسان والتاريخ**)

الأولوية الوطنية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة حسب مصفوفة الأولويات	العلاقة مع استراتيجية قطاع الثقافة والتراث
	15. تمكين الشباب الفلسطينيين من الحصول على فرص تؤمن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً	يندرج مجموعة من النتائج في اطار الهدف الاستراتيجي الأول وضمن تدخل (**دعم الابداع وتعزيز المواهب الادبية**)، وترويج منشورات الأطفال والشباب والشابات وذوي الاعاقة مدعومة ومنشورة.
تعليم جيد وشامل للجميع	16. من التعليم الى العمل	يندرج مجموعة من النتائج في اطار الهدف الاستراتيجي الأول ضمن سياسة (**الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى إرساء قيم التعددية والديمقراطية والانتماء والمواطنة والمساواة بين الجنسين**) تدخل هادف الى تطوير برامج الدراسات بالفنون المختلفة في الجامعات وربطها بسوق العمل.
مجتمع قادر على الصمود والتنمية	17. ضمان استدامة البيئة	من خلال تحقيق مخرجات الخطط الاستراتيجية عبر القطاعية للبيئة وضمن التدخلات المطروحة ستعمل وزارة الثقافة على تنفيذ هذه التدخلات بالتنسيق مع وزارة سلطة جودة البيئة
	18. حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني	تسعى الخطة الاستراتيجية لقطاع الثقافة والتراث وضمن الرؤية والاهداف الاستراتيجية الى تحقيق الوضع المنشود والنتائج المرجو تحقيقها حتى العام 2022، نتيجة عمل جميع الاطراف والشركاء في القطاع الثقافي الى تحقيق هذه **التدخلات السياساتية في اجندة الأولويات الوطنية لقطاع الثقافة والتراث وهي :-** 1. دعم الابداع والإنتاج الثقافي 2. حماية التراث الثقافي الفلسطيني وتطويره 3. تطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية 4. ترويج فلسطين كمعلم سياحي

9- الربط مع اهداف الالفية

"في 1 كانون الثاني/يناير 2016، يبدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود، وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية (يسهل الوصول إليها) في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد.

ويشكل جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام 2030 خطوة أساسية باتجاه التنمية المستدامة في عدد كبير من المجالات، وبخاصة الثقافة، بوصفها المرة الأولى التي يشير فيها جدول الأعمال الدولي للتنمية إلى الثقافة في إطار أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي، والبيئة، والنمو الاقتصادي، والاستهلاك المستدام ونماذج الإنتاج، والمجتمعات السلمية والشاملة. وهذا الاعتراف غير المسبوق لا يستجيب لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات الإدارية في اليونسكو فحسب، بل يلبي أيضا طلب الدول الأعضاء على الصعيد القطري.

وفي ضوء ذلك، سوف يشكل تنفيذ برنامج اليونسكو، عبر وضع اتفاقيات اليونسكو الثقافية المعنية بصون وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي، والصناعات الثقافية والإبداعية حيّز النفاذ، فضلا عن البرامج المشتركة مع وكالات أمم متحدة أخرى، والتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، شرطا أساسيا لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام 2030.

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
• ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030	نسبة الرجال والنساء مع وصول، على مسافة قريبة، من الخدمات الأساسية الثقافية والموارد (المكتبات والمراكز المجتمعية ومراكز الفنون والمتاحف ومراكز المحافظة على التراث المحلي، وما إلى ذلك) كوسيلة لتمكين والتنمية. الوصول إلى بنية أساسية مجتمعية ثقافية مختارة (المتاحف والمكتبات مراكز العرض المخصصة للفنون الأداء) بالتناسب مع عدد السكان.
الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	
• ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير	النسبة المئوية للساعات تعليمية مخصصة لتعليم الفنون في ما يتعلق إجمالي عدد ساعات التدريس لصفوف مختارة. نسبة الموظفين في التعليم الابتدائي والثانوي الحائزين

التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030	على تدريب خاص في الحقول الفنية. النسبة المئوية للمدارس الابتدائية والثانوية العامة والتي لديها مكتبات مجهزة. النسبة المئوية للسكان الذين شارك مرة واحدة على الأقل في نشاط ثقافي في فترة زمنية محددة.
الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
• تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.	نسبة الأشخاص الذين يعملون في مجال العمل الثقافي من مجموع السكان العاملين. مؤشر الترابط وتغطية التعليم والتدريب التقني والمهني ونظم التعليم العالي في مجال الفنون والثقافة.
• وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030	قيام الحكومة الوطنية والحكومات المحلية بدمج "تقييم الأثر الثقافي" كشرط مسبق لجميع خطط التنمية السياحية.
الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	
• دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مواتيه من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى	استراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الإبداعية
الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
• تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030	خطط التنمية الحضرية الوطنية والمحلية التي دمج فيها عنصر "تقييم الأثر الثقافي"
• تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي	عدد وتوزيع مواد التراث الثقافي والطبيعي التي تم تحديدها (المواقع والقطع الأثرية).

والطبيعي العالمي	أعداد مواقع التراث الطبيعي والثقافي تحت التهديد. المدن بعد دمج السياسات الحضرية التي تحمي وحماية التراث الثقافي والطبيعي
الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
• وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية	النسبة المئوية للاستراتيجيات تنمية السياحة المستدامة الوطنية والمحلية التي تعمل على دمج فصلا عن الثقافة
الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	
• تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار	النسبة المئوية من الاستراتيجيات الوطنية والمحلية التي تنظر في دور الثقافة في الترويج لتعزيز الاستدامة البيئية
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات	
• كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	وجود قانون شامل ونظام قانوني يضمن الحق في الحصول على المعلومات من الهيئات العامة، استنادا إلى المعايير الدولية. النظم القانونية التي تضمن الامتثال مع المعايير الدولية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. النسبة المئوية للمكتبات التي تقدم بانتظام دورات تدريبية محددة على وسائل الإعلام والكفاءات محو الأمية المعلوماتية لدعم وصول المستخدمين إلى واستخدام المعلومات.

10- بيان سياسة البرامج

حددت وزارة الثقافة دورها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية خلال الفترة الأولى من الموازنة متوسطة المدى 2017-2019 من خلال ثلاثة برامج رئيسية. **البرنامج الأول، الثقافة للجميع** ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول والثاني والثالث، بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، **بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين**، تعزز الوحدة والتواصل للشعب في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية، اما **البرنامج الثني، حماية الموروث الثقافي** فيساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع، موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد **والبرنامج الثالث، البرنامج الإداري** ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول **بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية**.

10.1 البرنامج الأول: الثقافة للجميع

يهدف البرنامج الى توفير بيئة أكثر تمكيناً لنشر ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة وتنمي المواطنة القائمة على صون التعددية واحترام قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتوفير البيئة المحفزة للإبداع الثقافي والاهتمام بمدينة القدس والمناطق المهمشة والمعرضة لاعتداءات الاحتلال والمستوطنين، وتعزيز التواصل الثقافي بين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم والشعوب العربية والإنسانية على المستوى الرسمي والشعبي.

غايات سياسة برنامج الثقافة للجميع	معايير غايات سياسة برنامج الثقافة للجميع
1. اتاحة الفرصة للمواطنين للوصول الى المنتج الثقافي في جميع محافظات فلسطين بحلول العام 2022 2. زيادة تمثيل فلسطين في الشأن الثقافي في المحافل العربية والدولية الى 30 دولة بحلول العام 2022 3. 60% من المراكز الثقافية المسجلة لدى وزارة الثقافة حتى العام 2016، تعمل بكفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الثقافية للجمهور بحلول العام 2022	1. 30% من المحافظات حصلت على فضاءات ثقافية متعددة الاغراض 2. انشاء وتجهيز وتحديث 20 مكتبة في 10 محافظات 3. 20% من المحافظات حصلت على أنشطة متنوعة 4. 20% من الأنشطة الثقافية الدولية المقامة في الدول العربية تم المشاركة بها 5. 15% من الأنشطة الثقافية الدولية المقامة في الدول الاجنبية تم المشاركة بها 6. 30% من المراكز المرخصة ستحصل على دعم مالي 7. 20% من المساعدات المالية مقدمة للأفراد المبدعين 8. 50% من المؤسسات الحاصلة على الدعم المالي من مناطق القدس والمناطق المهمشة 9. 50% من المؤسسات المستهدفة للتطوير في قطاع غزة
اهداف البرنامج	**المُخرجات للهدف**
1. تقديم الدعم ل 20 مؤسسة ثقافية مقدسية وتنفيذ برامج مشتركة معها لدعم الواقع الثقافي في مدينة القدس	دراسة الواقع الثقافي للمؤسسات العاملة في القطاعات الثقافية المختلفة والعاملة في مدينة القدس وتحديد الاحتياجات والأولويات والتدخلات المطلوبة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية وشبه

	الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
2. تكريس تمثيل فلسطين في الشأن الثقافي وتوسيع نطاق التبادل الثقافي مع الشعوب العربية والأجنبية، وتعزيز التواصل الثقافي بين الفلسطينيين في الوطن والشتات	تمثيل فلسطين مهرجانات ومؤتمرات ومعارض كتاب اقليمية عربية دولية ولجان مشتركة منها " الالسكو، الايسيسكو، اجتماعات وزراء الثقافة العرب، اللجنة الدائمة للثقافة العربية، واجتماع وزراء الثقافة في الدول الاسلامية، اليونسكو، عاصمة الثقافة العربية، عاصمة الثقافة الاسلامية"
3. دعم ورعاية وإقامة 200 نشاط سنوي في مجالات الابداع ورعاية الموهوبين	الاحتفال بجائزة الدولة " جوائز فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية " قيام لجنة الجائزة باختيار 5 انواع من الجوائز الثقافية واجراء المسابقات وتكريم الفائزين، طباعة كتب أدبية، شعرية، قصص أطفال، ندوات وامسيات شعرية وادبية.
4. تجهيز وتأثيث 5 مكتبات عامة سنوياً في مناطق مهمشة	تجهيز 5 مكتبات عامة وتزويدها بالاحتياجات المطلوبة لتكون قادرة على تنفيذ أنشطة هادفه الى تشجيع القراءة ونشر الكتاب ودور فاعل للمكتبات العامة ومكتبات الاطفال خصوصاً في المناطق المهمشة، واقامة انشطة ثقافية متنوعة في القراءة، وسرد الحكاية الشعبية، والرسم في جميع المكتبات العامة.
5. الاستثمار في النشاطات اللامنهجية وإرساء قيم التعددية والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في 60 مدرسة و 5 جامعات	التنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي من اجل اختيار مدارس وجامعات من اجل تنظيم انشطة لا منهجية بهدف تطوير المواهب في مواضيع الكتابة الابداعية، الشعر، الرسم، المسرح ولقاءات إبداعية مع مبدعين في المدارس والجامعات.
6. معرض فلسطين الدولي السنوي للكتاب	دعوة دور نشر عربية وعالمية للمشاركة في المعرض، 35 فعالية ثقافية على هامش معرض فلسطين الدولي للكتاب، استضافة مدعوين من خارج فلسطين على هامش انعقاد معرض فلسطين الدولي للكتاب
7. الاحتفال بيوم الثقافة الوطني السنوي	تنفيذ برنامج شامل وانشطة ثقافية في جميع المحافظات وتكريم المبدعين
8. برنامج سنوي لدعم قطاع الحقول البصرية والسمعية بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات الفنية	دعم قطاع الحقول البصرية والسمعية بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات الفنية، وإقامة العروض، ودعم المبدعين
9. تعزيز حضور الأرشيف الوطني وتمثيل فلسطين	الاتصال والتنسيق مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية شبيهة الاختصاص للحصول على نسخ من الوثائق الموجودة بكافة أوعيتها
10. دعم المؤسسات الثقافية المستقلة عبر توفير دعم مالي وعيني مقدم ل 60 مؤسسة ثقافية / افراد	من خلال لجنة الدعم وبعد دراسة احتياجات المناطق والمؤسسات والقطاع الثقافي يتم تحديد الدعم

مبدعين سنوياً	
11. تطوير الصناعات الإبداعية	تنفيذ مشاريع تطوير البنى التحتية الثقافية وتطوير أداء الفاعلين الثقافيين والفنانين وتعزيز الانتاجات الفنية

10.2 البرنامج الثاني: حماية الموروث الثقافي

يهدف البرنامج الى حماية وإحياء وصون التراث الوطني الفلسطيني من خلال جمع وتوثيق وأرشفة وتصنيف التراث الثقافي الوطني ودعم الإنتاج الثقافي المبني على الموروث الثقافي ودعم الصناعات التقليدية الفلسطينية والحرفية ونشر التراث الوطني الفلسطيني وطنياً وعالمياً. تأتي العديد من غايات البرنامج من الالتزام باتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي 2003 (اليونسكو) والتي تشكل الاطار الفني والقانوني للعديد من السياسات والأهداف الخاصة بالاستراتيجية.

غايات سياسة برنامج حماية الموروث الثقافي	**معايير غايات سياسة البرنامج**
1. استكمال سجل التراث الوطني غير المادي بحلول العام 2022.	1. خطة وطنية متبناة من الحكومة لجمع التراث الشعبي الشعبية (السجل الوطني للتراث)
اهداف البرنامج	**المُخرجات للهدف**
1. استكمال جمع وتصنيف 3 عناصر للتراث الوطني غير المادي	1. جمع وتوثيق وأرشفة وتصنيف التراث الثقافي الوطني 2. اصدار نشرة بعنوان " دليل التراث " تستخدم في إثراء المناهج والتربية الوطنية حول الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني
2. استمرار إحياء يوم التراث الفلسطيني سنوياً	تنظيم حملة توعية بأهمية التراث ودوره في الحفاظ الهوية الوطنية الفلسطينية، وعقد أنشطة في المدارس والجامعات حول التراث من شأنها ان تحفز مشاركة الطلاب والطالبات
3. دعم إنشاء وتشغيل متاحف خاصة بالتاريخ والتراث والفلكلور الفلسطيني في جميع المحافظات	اجراء مسح وتوثيق لواقع المتاحف التراثية، وضبط وتنسيق العلاقة مع المتاحف التراثية لدى المؤسسات الاهلية والافراد من اجل تأسيس المتحف الافتراضي للتراث غير المادي، وتدريب كوادر مختصة لإدارة وتشغيل متاحف التراث الثقافي غير المادي
4. رفع مستوى قدرات ومهارات العاملين في الصناعات التقليدية	حماية وتحسين نوعية إنتاج الصناعات التقليدية والحرف بما يخدم الخروج من الإطار النمطي للحرف بين الرجال والنساء، ودورات تدريبية متخصصة في مجال التصميم والازياء الشعبية، وتحسين جودة انتاج الصناعات التقليدية

5. ترويج الصناعات التقليدية والحرف في الداخل والخارج	التنسيق مع السفارات الفلسطينية لتنظيم معارض خاصة والمشاركة بمعارض خارجية.

10.3 البرنامج الثالث: البرنامج الإداري

يهدف البرنامج الى متابعة تنفيذ مهام الوزارة التي تخدم الاهداف الرئيسية بما يشمل ادارة الوزارة بشكل يضمن تأدية رسالتها بكفاءة وفعالية.

غايات سياسة البرنامج الاداري	معايير غايات سياسة البرنامج
انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2022	انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2022
اهداف البرنامج	**المُخرجات للهدف**
تطوير البناء المؤسسي في وزارة من خلال تدريب الموظفين والكوادر البشرية	1. طواقم عمل لديهم مهارات في الادارة طورت الى مستوى عالي 2. عمليات توظيف استكملت 3. عملية التقييم سلمت لعدد من العاملين 4. مبنى المقر الرئيسي تم ربطة مع المحافظات الكترونياً 5. شراء حواسيب جديدة 6. توفير اجهزة تكنولوجية خاصة بالدعم الفني 7. عمليات دفع الرواتب الشهرية ل 12 شهر انجزت 8. عمليات شراء نفذت 9. موازنة البرامج متوسطة الامد معده 10. قدرات تم تطويرها بما يتماشى مع متطلبات دليل الاجراءات
تفعيل عمل 50 مركز ثقافي مرخص في المناطق المهمشة	1. دمج المراكز الثقافية المتميزة في عضوية اللجان الاستشارية، وعقد اجتماعات دورية لها في المحافظات. 2. عقد 3 دورة تدريبية في موضوعات (الادارة الثقافية، لتخطيط الاستراتيجي، كتابة المشاريع وتجنيد الأموال) 3. ترخيص مراكز ثقافية، اشراف على الانتخابات، تصويب اوضاع المراكز، استلام ومتابعة التقارير الادارية والمالية، زيارات ميدانية ومتابعة أنشطة، توزيع استمارة على المراكز لتحديث البيانات وتحديد احتياجات، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة

11- مغلفات الموارد المالية للبرامج لقطاع الثقافة والتراث 2017 - 2019

توضح الجداول أدناه اجمالي النفقات التشغيلية والرأسمالية للمخرجات من داخل المشاريع وخارج المشاريع للبرامج الثلاثة خلال الموازنة متوسطة المدى 2017– 2019.

البرنامج الاداري[1]

1.النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	306	315	323
النفقات الرأسمالية			
مشاريع تمويل سلطة			
مشاريع تمويل خارجي			
المجموع	**306**	**315**	**323**

2.الاسقف في الموازنه

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	362	375	412
النفقات الرأسمالية			
مشاريع تمويل سلطة			
مشاريع تمويل خارجي			
المجموع	**362**	**375**	**412**

[1]جميع المبالغ الواردة في هذا الجزء هي بالالف شيكل

برنامج الثقافة للجميع

1.النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	4,147	4,272	4,400
النفقات الرأسمالية	150	154	159
مشاريع تمويل سلطة		2,000	
مشاريع تمويل خارجي	2,453	1,800	2,000
المجموع	**6,750**	**8,226**	**6,559**

2.الاسقف في الموازنة

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	5,500	6,000	6,500
النفقات الرأسمالية	250	300	350
مشاريع تمويل سلطة		2,000	
مشاريع تمويل خارجي			
المجموع	**5,750**	**8,300**	**6,850**

برنامج حماية الموروث الثقافي

1.النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	1,126	1,160	1,195
النفقات الرأسمالية			
مشاريع تمويل سلطة			
مشاريع تمويل خارجي			
المجموع	**1,126**	**1,160**	**1,195**

2.الاسقف في الموازنة

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	1,525	1,786	2,123
النفقات الرأسمالية			
مشاريع تمويل سلطة			
مشاريع تمويل خارجي	360	410	460
المجموع	**1,885**	**2,196**	**2,583**

12- خطة العمل

يتناول هذا القسم التخطيط للمبادرات التي ستقوم بها وزارة الثقافة في إطار الخطة الوطنية للقطاع الثقافة والتراث وبحاجة إلى إقرار أو مراجعة من مجلس الوزراء مثل مشاريع القوانين واللوائح أو الانضمام إلى الاتفاقيات والمؤسسات الدولية أو اعتماد أوراق استراتيجية أو خطط استراتيجية فرعية، وذلك حتى يتسنى لمجلس الوزراء التخطيط المسبق للأعمال المطلوبة منه لدعم الاستراتيجية.

نوع الوثيقة	وصف مختصر	عنوان المبادرة	الشهر\السنة
قانون صندوق التنمية الثقافية	الاطار القانوني المنظم لدعم التنمية الثقافية في فلسطين وتمت المصادقة عليه من مجلس الوزراء واحالته الى الرئيس من اجل اصداره قرار القانون	المتابعة مع مجلس الوزراء وتقديم التعديلات اللازمة	
قانون صون التراث الثقافي الفلسطيني غير المادي	تم انجاز المسودة الاولى لمشروع القانون وارساله الى مجلس الوزراء من اجل كتابة الملاحظات القانونية عليه ونقاشه	التواصل مع مجلس الوزراء من اجل الوصول الى المصادقة عليه واصداره كقرار بقانون	
الانضمام الى المنظمة العالمية للملكية الفكرية الوايبو	تشجيع حماية حقوق الملكية الفكرية في كل دول العالم من خلال التعاون بين الدول وبالتعاون مع الهيئات الدولية	الحصول على العضوية الكاملة في المنظمة وهذا قرار سياسي	
قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة	القانون الذي يشجع ويحمي كافة حقوق المؤلفين والمبدعين ويحافظ ويحمي انتاجاتهم الفنية ومدرج لدى مجلس الوزراء من اجل نقاشه ومحاولة المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء	التواصل مع مجلس الوزراء لإصداره قرار بقانون	
قانون المكتبة الوطنية	مسودة القانون جاهزة والمذكرة التفسيرية	التواصل مع مجلس الوزراء لإصداره قرار بقانون	
نظام ايداع المصنفات	النظام جاهز وهو يتبع قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة	التواصل مع المعنيين لانجاز المسودة المطلوبة ومن ثم التواصل مع مجلس الوزراء لاصداره	

13- خطة الإدارة تدابير تنظيمية للقطاع

أخد فريق التخطيط وإدارة الموازنة بنظر الاعتبار أثناء تطوير بيان سياسة البرامج وتطوير النتائج القطاعية والتدخلات السياساتية مع الشركاء ضرورة وضع تدابير خاصة في إدارة الاستراتيجية القطاعية لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتلاشي التشتت في عمل المؤسسات ذات العلاقة وخاصة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين. بإيجاز ستعمل مجموعة إدارة الاستراتيجية والفريق الوطني بشكل متكامل على تفعيل واستحداث مجموعة من الآليات التي تضمن

الوصول إلى الكفاءة والفاعلية والأثر من مجمل تدخلات المؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن أهم هذه التدابير ما يلي.

1. تطوير الخطط السنوية للبرامج: ستعمل الوزارة على تطوير خطة عمل سنوية لكل إدارة عامة بالاستناد الى مخرجات ومهام البرامج، ستعمل الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع على تجميع الخطط وإصدار خطة عمل سنوية للوزارة.

2.تفعيل دور الفريق الوطني في التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع من خلال عقد اجتماعات نصف سنوية لإجراء نقدية للاستراتيجية، بناء على تقارير عمل يوفرها نظام الرصد وتقييم التنفيذ للاستراتيجية، وتساهم في تغذية التقارير مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة. ان تشكيلة الفريق الوطني الحالية تعطيه القدرة على إدارة أعمال التنسيق والتي قد توصل مؤسسات القطاع الثقافي الى اعتماد نهج وسياسات عمل تكاملية تجاه تحقيق الرؤيا.

3. مراجعة تصميم البرامج: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع على تنظيم سلسلة أنشطة للبرامج الثلاثة من اجل مراجعة سلسلة النتائج (المخرجات، الأهداف، الغايات) بناء على مجمل الوظائف والأنشطة والخدمات التي تقوم بها الوزارة والدروس المستفادة والاولويات. يشارك فريق الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع اثناء مراجعة تنفيذ البرامج ممثلين عن الإدارات العامة. تضمن ايضاً اعمال المراجعة وتطوير مؤشرات قياس الأداء ومصفوفة الرقابة والتقييم لكل برنامج واخيراً تدابير التنفيذ.

4. تفعيل دور فريق التخطيط وإدارة الموازنة في الرصد والتقييم: ستعمل وزارة الثقافة على توسيع فريق التخطيط وإدارة الموازنة ليشمل الإدارة العليا في الوزارة وستناط به مسؤولية ضمان التكامل والانسجام بين مخرجات البرامج الثلاثة واتخاذ القرارات بتعديل المسار ان لزم الأمر. سيجتمع فريق التخطيط وإدارة الموازنة بشكل دوري من اجل تبادل الخبرات حول أنشطة الوزارة ويجتمع كل ثلاثة اشهر لعرض ومناقشة تقارير وخطط البرامج الربع سنوية.

5. استكمال العمل في نظام الرصد والتقييم: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع على نظام رصد وتقييم للبرامج الثلاثة في الوزارة بمشاركة جميع المعنيين من الإدارات العامة. تشمل عملية المراجعة تطوير أدوات جمع المعلومات وضمان توفر الخبرة والحوافز وجمع وتفريغ وتحليل البيانات بموضوعية ومهنية عاليين.

14- التدخلات السياساتية حسب المحاور الاستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي (1): بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تدعم المؤسسات الثقافية، لنشر ثقافة وطنية تحقق التنمية الثقافية المستدامة، وتدعم وتحفزه الإبداع مادياً ومعنوياً.

البرنامج: الثقافة للجميع

السياسة	الأهداف	
1) تعميق الوعي الثقافي المتعدد والمنفتح والمبني على المساواة	1. إرساء مفاهيم التسامح والديمقراطية وسيادة القانون 2. زيادة نسبة الإقبال على القراءة، خاصة بين الأطفال والشباب والشابات 3. تيسير الوصول إلى النشاطات الثقافية التي تنظمها الهيئات والمجالس المحلية لكلا الجنسين	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. وضع برنامج إبداعي وطني لتشجيع جميع الأطفال والأسر على القراءة وخاصة من الفئات المهمشة.	– برنامج وطني لتشجيع القراءة ومنابر متاحة للتنمية والإبداع بمشاركة الجنسين – مسابقات لتشجيع القراءة لكلا الجنسين – توسيع نشر الكتاب وطباعته وتوزيعه – تحفيز وتشجيع إنتاج ونشر سلسلة "أدب المنفى الفلسطيني"، و"أدب الحركة الأسيرة	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي المجتمع الأهلي
2. توفير الدعم لتأهيل الكادر المختص في حقول الإبداع الثقافي بما يضمن تكافؤ الفرص وتشجيع النساء للاستفادة.	– منح دراسية ودورات تأهيل بمشاركة الجنسين – مشاركة في المهرجانات الوطنية والإقليمية والدولية من كلا الجنسين	وزارة الثقافة وزارة الخارجية
3. تنظيم حملات تثقيفية توضح دور الثقافة في الحياة العامة والسياسية والقائمة على حقوق الانسان والمواطنة المساواة.	– حملات تثقيفية منظمة لتشجيع كافة افراد العائلة في المشاركة الفاعلة في الفعاليات الثقافية والفنية وخاصة في المناطق المهمشة – حملات توعية ثقافية في برامج تلفزيونية وأفلام وثائقية متضمنة لمفاهيم النوع الاجتماعي – استخدام المحطات الإذاعية والتلفزيونية الفلسطينية كمداخل هامة في نشر الوعي بأهمية الثقافة بما يخدم إنشاء ودعم ثقافة متنوعة ومنفتحة وتروج للمساواة بين	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الجامعات وزارة الإعلام

	الجنسين – دور فعال للسلطات المحلية ضمن تحفيز عملية الإبداع وبمشاركة جميع أفراد المجتمع – توسعة القاعدة الجماهيرية للعمل الفني المحترف	وسائل الإعلام المحلية مؤسسات المجتمع الأهلي

السياسة	الأهداف	
2) الاستثمار في المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية والهادفة إلى إرساء قيم التعددية والديمقراطية والانتماء والمواطنة والمساواة بين الجنسين.	3. إدراج ثقافة التعددية والانفتاح الثقافي ضمن المناهج التعليمية 4. استخدام المدارس والمؤسسات التعليمية كمداخل هامة في نشر الوعي بأهمية ثقافة متنوعة ومنفتحة وتروج للمساواة بين الجنسين	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. تعزيز البعد الثقافي في المناهج التعليمية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بما يخدم القيم الإنسانية والإبداع والتعددية والمساواة.	– مقترحات لسياسات دمج البعد الثقافي في المناهج وأساليب تدريسها تراعي التعددية والتنوع الثقافي بما يعزز ادوار غير نمطية للمرأة والرجل	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي المؤسسات الأهلية
2. ادراج الفنون بأنواعها ضمن المناهج المدرسية.	– الدراما والمسرح والموسيقى جزء من عملية التعليم المدرسي الحكومي والأهلي – مسابقات تشجيعية للفرق والإبداعات المدرسية	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي مؤسسات المجتمع الأهلي
3. تشجيع الفرق الفنية المدرسية.	– أنشطة ثقافية إبداعية في المدارس خارج إطار المنهاج معززة لمشاركة الجنسين ومحولة للثقافة النمطية – دعم وتشجيع توسيع المكتبات المدرسية – برنامج لقاءات ومسابقات بين المبدعين والمبدعات والطلبة في المدارس والجامعات	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي المؤسسات الأهلية

4. تطوير برامج الدراسات بالفنون المختلفة في الجامعات وربطها بسوق العمل	– خريجون في مجال الفنون ملتحقين بسوق العمل – تنمية المكتبات الأكاديمية ورفدها بالكتب والمراجع الفنية المتخصصة	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي وزارة العمل الجامعات مؤسسات المجتمع الأهلي

السياسة	الأهداف	
3) دعم المبدعين ورعاية الموهوبين بهدف الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات.	1. توفير وتطوير المعلومات عن واقع الثقافة بكافة مكوناتها 2. إثراء الفعاليات الثقافية بأشكالها المختلفة 3. تنمية المواهب وتعزيز الإبداع	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. تنشيط الحركة الثقافية بشكل منهجي وتراكمي.	– مؤتمر سنوي حول واقع الثقافة الفلسطينية – رفع مستوى الجاهزية الإدارية والمالية والمؤسساتية للمراكز والمرافق الفنية والثقافية القائمة – دعم الفرق والمبادرات الفنية للهواة – نظام حوافز لتنمية المواهب وتحفيز الإبداع – تعزيز دور القطاع الإبداعي الاهلي في تقديم الخدمات الثقافية والفنية	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة شؤون المرأة مؤسسات المجتمع الأهلي الجامعات ومراكز الأبحاث
2. دعم الابداع وتعزيز المواهب الادبية	– جوائز فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية – منشورات الأطفال والشباب والشابات وذوي الاعاقة مدعومة ومنشورة – دورات في الكتابة الابداعية، والنقدية – مسابقات ثقافية، مهرجانات وأمسيات وندوات ادبية	
3. تنشيط الحقول البصرية والسمعية والأدائية	– تنشيط قطاع السينما – تنشيط قطاع الفن التشكيلي	وزارة الثقافة مؤسسات المجتمع الأهلي

	– تنشيط قطاع المسرح – تنشيط قطاع الموسيقى	
4. الاحتفال بيوم الثقافة الوطني السنوي	– تنظيم أمسيات وندوات ادبية وشعرية وفي مختلف الحقول الثقافية – تكريم المبدعين، والشعراء الراحلين	وزارة الثقافة مؤسسات المجتمع الأهلي

السياسة	الأهداف	
4) الاستثمار في البنى التحتية للثقافة (المادية والمعنوية).	1. تنمية بيئة محفزة على الإبداع 2. تطوير قدرات كادر وزارة الثقافة وكوادر القطاعات الثقافية 3. إنشاء وتطوير المراكز الثقافية السيادية 4. تدعيم دور القطاع الثقافي المستقل 5. تطوير قطاع الصناعات الإبداعية	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. إعداد وإقرار رزمة من القوانين الممكنة لتحفيز الإبداع الثقافي والفكري	– متابعة العمل على اصدار وتعديلات القوانين والتشريعات: (قانون المكتبة الوطنية، وحرية الحصول على المعلومات، صندوق التنمية الثقافي، قانون تحفيز الإبداع، الأرشيف الوطني، قانون حماية التراث، قانون الملكية الفكرية وحقوق المؤلف). – الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي تخدم اجندة السياسات الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية – رفع حصة الثقافة في الموازنة السنوية، وفي موازنات منظمة التحرير – تخصيص موازنة دائمة من الهيئات المحلية (البلديات) لدعم الأنشطة الثقافية والمكتبات – إيجاد نظام حوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الثقافة.	وزارة الثقافة وزارة العدل وزارة الحكم المحلي المجلس التشريعي، الجامعات ومراكز الأبحاث
2. تفعيل الأجسام التمثيلية لقطاع الثقافة والتراث	– مجالس ثقافية فاعلة وقائمة بأدوارها في قيادة قطاع الثقافة في المحافظات	وزارة الثقافة الاتحادات والروابط

	– انشاء مجلس ثقافي مركزي من المجالس الاستشارية في المحافظات لقطاع الثقافة والتراث – إعادة تفعيل وبناء وتقوية النقابات والاتحادات الثقافية والأجسام التمثيلية على أسس ديمقراطية وتعزيز التشبيك بينها على أن تشمل مشاركة متكافئة من النساء، لتمكينها من القيام بدورها النقابي والإبداعي	مؤسسات المجتمع المدني
3. تطوير قدرات كادر وزارة الثقافة وكوادر القطاعات الثقافية مع تضمين النوع الاجتماعي.	– برنامج تطوير قدرات وزارة الثقافة بما يخدم تطور قطاع الثقافة وتعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل (الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي، ومكافحة الفساد، والحق في الوصول الى المعلومات، تعزيز دور المؤسسات الرقابية والإدارية، الإدارة المرتكزة على النتائج والأداء والتحول لموازنة البرامج) – برنامج تطوير مؤسساتي للمؤسسات العاملة في الحقل الثقافي وبالتحديد في المناطق المهمشة. – تنمية قدرات الفاعلين في العمل الثقافي على المستوى الرسمي وفي البلديات. – تطوير البنية التحتية والفضاءات (القابلة للحياة والاستمرارية ضمن محدودية التمويل) بالشراكة مع البلديات والمحافظات والجامعات.	وزارة الثقافة مؤسسات المجتمع الأهلي
4. تطوير نظام المتابعة والتقييم والعمل المؤسسي لقطاع الثقافة والتراث	– توفير قاعدة معلومات عن الواقع الثقافي والمؤسسات العاملة فيه – قاعدة بيانات إحصائية بهدف دراسة لاحتياجات المناطق من البنية التحتية المطلوبة لفنون الأداء والفنون البصرية والموازنة التشغيلية اللازمة لها. – الاعتماد على نظام السجلات الإدارية الثقافية – تقرير سنوي عن قطاع الثقافة والتراث	وزارة الثقافة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني مؤسسات المجتمع الأهلي
5. إيجاد نظام حوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الثقافة	– مقترحات لتحفيز الاستثمار، وتبني رسمي للحوافز المقترحة – تشجيع الاستثمار في مشاريع ثقافية تطور مساهمة النساء في الواقع الثقافي – تعزيز المشاريع الثقافية والفنية المدرة للدخل	وزارة الثقافة وزارة الاقتصاد هيئة تشجيع الاستثمار

	– رفع جودة ومستوى الانتاجات الثقافية والفنية والأدبية	
6. تطوير ومأسسة صندوق التنمية الثقافية	– صندوق التنمية الثقافية مفَعَّل وممول وتوفير الأموال اللازمة له بالاعتماد أساسا على الرأسمال الفلسطيني وبما يضمن تكافؤ الفرص – خطط وموازنات التنمية الثقافية مترابطة ومعدّة بشكل منهجي وفي الوقت المناسب.	وزارة الثقافة مؤسسات المجتمع الأهلي
7. بناء وتجهيز مرافق ثقافية في المناطق المختلفة مع مراعاة احتياجات النساء (للعروض السينمائية، والمعارض الفنية والعروض المسرحية والتراثية، والندوات العلمية والفكرية، إلخ).	– مرافق ثقافية مُجهزة ومنتشرة في المناطق الجغرافية المختلفة. – تجهيز قاعات للعروض المسرحية – تجهيز قاعات كأندية سينمائية – إنشاء وتجهيز مراكز ثقافية	وزارة الثقافة وزارة الحكم المحلي مؤسسات المجتمع الأهلي

الهدف الاستراتيجي (2): بنية ثقافية فلسطينية في القدس، عاصمة دولة فلسطين، تحمي الهوية الوطنية والعربية وتصون تاريخها وحضاراتها.

السياسة	الأهداف	
5) **تعزيز صمود وتواجد الفلسطيني في مدينة القدس.**	1. حملة مناصرة دولية لحماية مدينة القدس بما يحفظ مكانتها الخاصة في تكوين الهوية الثقافية الفلسطينية العربية. 2. فعاليات توءمة ضمن برنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية.	– فعاليات توءمة ضمن برنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية – موازنة معتمدة لتنفيذ خطة لتعزيز البنيان الثقافي والأثري في القدس – تطوير برنامج خاص لدعم الواقع الثقافي في مدينة القدس بما يحفظ مكانتها الخاصة في تكوين الهوية الثقافية الفلسطينية العربية. – دعم مؤسسات القطاع الأهلي الفاعلة في مدينة القدس. – دعم وتطوير البرامج الثقافية والأنشطة الفنية في مدارس مدينة القدس – أنشطة وفعاليات ثقافية في القدس بمشاركة النساء في التخطيط والتنفيذ والقيادة – العناية بالعملية التعليمية، دعمها وتعويض النواقص في البنية التحتية والمناهج	وزارة الثقافة وزارة شؤون القدس وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وزارة السياحة والآثار وزارة التربية والتعليم العالي وزارة الخارجية وزارة الإعلام مؤسسات المجتمع المدني
2. القدس عاصمة للثقافة الإسلامية 2019	– فعاليات توءمة ضمن برنامج القدس عاصمة للثقافة الإسلامية 2019	
3. توفير قاعدة معرفية تفصيلية عن الواقع الثقافي والمؤسسات العاملة في مدينة القدس	دراسة احتياجات تفصيلية عن الواقع الثقافي والمؤسسات العاملة في حقل الثقافة في مدينة القدس	

الهدف الاستراتيجي (3): تعزيز التلاحم والتواصل بين ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية.

السياسة	الأهداف	
6) تعزيز نطاق التواصل ما بين فلسطينيي الوطن والشتات وتوسيعه.	1. تفعيل الأنشطة الثقافية بين فلسطينيي الوطن والشتات 2. تحسين آليات الوصول إلى المنتج الثقافي ما بين الوطن والشتات 3. تفعيل المشاركة الفلسطينية في المعارض الفنية والأدبية في الخارج	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. استضافة إنتاجات ثقافية فلسطينية في الوطن	– إنتاجات ثقافية فلسطينية خارجية مستضافة في الوطن – تعزيز مشاريع التواصل الثقافي وتبادل الخبرات بين مبدعين مقيمين في فلسطين فاعلين في المنفى والشتات.	وزارة الثقافة المجلس الأعلى للثقافة وزارة الخارجية المؤسسات الأهلية
2. تنظيم فعاليات ثقافية في الشتات.	– إقامة اسابيع ثقافية فلسطينية بمشاركة فرق فلسطينية من الخارج – تعزيز مشاركة الفرق والفنانين الفلسطينيين في الشتات والمنافي	
السياسة	**الأهداف**	
7) تعزيز نطاق التواصل والتبادل الثقافي مع الشعوب العربية والإسلامية والأجنبية.	1. تفعيل المشاركات الفلسطينية في المهرجانات والمحافل العربية والإسلامية والأجنبية 2. تحسين مستوى التبادل الثقافي مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية 3. تسهيل وصول المبدعين الفلسطينيين للمشاركة في النشاطات الثقافية في الخارج	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. اتفاقيات ثقافية وتبادل ثقافي مع دول ومؤسسات دولية.	– توفير فرص عادلة للمشاركة في المهرجانات والنشاطات الثقافية الخارجية وتزويد السفارات بقاعدة بيانات متطورة حول المؤسسات والفرق والفنانين – مشاركات في المهرجانات الخارجية – مشاركات في معارض الكتاب الدولية – مشاركات في الأسابيع الثقافية الدولية – استضافة الفعاليات والأسابيع الثقافية العربية والدولية في فلسطين – استضافة فرق وفنانين وأدباء من الدول العربية والعالم .	وزارة الثقافة وزارة الخارجية المجلس الأعلى للثقافة مؤسسات المجتمع الأهلي

	– تفعيل برامج المنح الدارسة المتخصصة في مجال الثقافة مع الدول العربية والأجنبية – تفعيل دور مدن التوأمة ومشاريع التبادل الثقافي بين المدن العربية والإسلامية والأجنبية – النشاطات ذات العلاقة بتنفيذ مقررات اجتماعات وزراء الثقافة العرب والمسلمين واللجنة الدائمة للثقافة العربية. – احتفاليات بيت لحم عاصمة للثقافة العربية 2020	
2. تنظيم اقامة معرض فلسطين الدولي للكتاب.	– مشاركة دور نشر عربية وعالمية في المعرض – فعاليات ثقافية على هامش معرض فلسطين الدولي للكتاب	

الهدف الاستراتيجي (4): موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصان ومتجدد

البرنامج (2): برنامج حماية الموروث الثقافي

السياسة	الأهداف	
8) الاستثمار في حماية وصون التراث والهوية الثقافية.	1. جمع وتوثيق وأرشفة الموروث الثقافي الفلسطيني من حكايات وأمثال ونوادر وتاريخ شفوي ولهجات وقصص وأساطير ومخطوطات، واعتماده اوراق اعتماد لتجذرنا الوطني في تراب الوطن. 2. رفع مستوى الوعي بقيمة التراث 3. تصنيف التراث لفرز العناصر التراثية الإنسانية النافعة لحاضرنا ولمهمات المرحلة.	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. وضع خطة وطنية لأرشفة الموروث الثقافي الشعبي الفلسطيني.	– خطة وطنية متبناة من الحكومة لجمع التراث الشعبي الشعبية (السجل الوطني للتراث) – خلق اليات لربط الموروث الثقافي بالثقافة والفنون المعاصرة	وزارة الثقافة الجامعات المؤسسات الأهلية
2. الاحتفال بيوم التراث الفلسطيني في الوطن والشتات.	– تنظيم حملة توعية بأهمية التراث ودوره في الحفاظ الهوية الوطنية الفلسطينية – ندوات ومؤتمرات حول قضايا التراث بمشاركة النساء والرجال في كافة المستويات. – توفير مواد ثقافية حول التراث تسهم في دعم الباحثين والدراسين وتخدم الجامعات والمؤسسات في حفظ التراث. – برامج تلفزيونية وإذاعية حول التراث. – أنشطة في المدارس والجامعات حول التراث تحفز مشاركة الطلاب والطالبات.	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي الجامعات وزارة الإعلام مؤسسات المجتمع
3. جمع المأثورات الشفاهية والتاريخ الشفوي وتوثيقه وارشفته	– سجل مطور للتراث الشفاهي (من الحكايات والقصص والأساطير والأمثال والأغاني الشعبية والنوادر واللهجات المحلية، الخ). – دراسات متنوعة عن الحياة الشعبية الفلسطينية في مختلف مناحي الحياة، ودراسات تبرز الدور الايجابي للمرأة والرجل في الحياة الشعبية الفلسطينية.	وزارة الثقافة المجلس الأعلى للثقافة الجامعات المؤسسات الأهلية

	– العمل على انشاء نواة قاموس للمصطلحات الشعبية والتراثية. – جمع الشعر الشعبي وتوثيقه – عمل أفلام توثيقية للموروث المادي في كل محافظة.	
4. تشجيع البحث التاريخي والاجتماعي والثقافي والتراثي في مجال المأثورات الشفاهية والتاريخ الشفوي.	– دراسات اجتماعية وأبحاث نقدية في مجال الثقافة والتراث – أبحاث ترصد الحياة الشعبية من منظور النوع الاجتماعي بما يخدم التحليل النقدي للموروث الثقافي . – جمع ما كتب حول الفنون الشعبية الفلسطينية وتوثيقها وإجراء دراسات تحليلية نقدية عنها. – سجل الحياة الشعبية المتعلقة بالطبيعة في فلسطين	وزارة الثقافة الجامعات ومراكز الأبحاث
5. إثراء الحكاية الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني بمضمونها التحرري والإنساني، لتعزيز الهوية الثقافية وإبراز دور الجنسين على السواء.	– إصدارات كتب، وأنشطة تثقيفية حول الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني، تستخدم في إثراء المناهج والتربية الوطنية والأنشطة الثقافية.	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي مؤسسات المجتمع الجامعات ومراكز الأبحاث
6. حفظ المخطوطات وصيانتها وترميمها ونشرها	– ندوات ومؤتمرات حول اهمية المخطوطات. – دعم المؤسسات المعنية في حفظ المخطوطات وصيانتها ونشرها.	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي مؤسسات المجتمع الجامعات ومراكز الأبحاث
7. دعم إنشاء وتشغيل متاحف خاصة بالتاريخ والتراث والفلكلور الفلسطيني في جميع المحافظات.	– مسح وتوثيق لواقع المتاحف التراثية. – ضبط وتنسيق العلاقة مع المتاحف التراثية لدى المؤسسات الاهلية والافراد. – دراسة من اجل تأسيس المتحف الافتراضي للتراث غير المادي. – تدريب كوادر مختصة من أجل إدارة وتشغيل متاحف التراث الثقافي غير المادي	وزارة الثقافة وزارة السياحة والآثار وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

السياسة	الأهداف	
9) تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية، وتوفير الرعاية والحماية لها.	1. رفع مستوى قدرات ومهارات العاملين في الصناعات التقليدية 2. تطوير الأنظمة التشريعية لحماية الصناعات التقليدية وتحفيزها 3. تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والعربية والأجنبية لتسويق المنتجات التقليدية الفلسطينية	
تدخلات	**مخرجات**	**الجهات المنفذة**
1. إجراء مسح شامل للحرف والصناعات التقليدية.	– قاعدة معلومات حول الحرف والصناعات التقليدية وإبراز دور المرأة في هذه الحرف.	وزارة الثقافة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وزارة الاقتصاد الوطني
2. حماية وتحسين نوعية إنتاج الصناعات التقليدية والحرف بما يخدم الخروج من الإطار النمطي للحرف بين الرجال والنساء.	– دورات تدريبية متخصصة في مجال التصميم. – تحسين جودة انتاج الصناعات التقليدية	وزارة الثقافة مؤسسات المجتمع الأهلي
3. ترويج الصناعات التقليدية والحرف في الخارج، وتحفيز مشاركة النساء وتوفير الدعم لحرفهن للمشاركة.	– حملات توعية وترويج كتيبات ونشرات ومواد تعريفية للحرف التقليدية. – التنسيق مع السفارات لتنظيم معارض خاصة والمشاركة بمعارض خارجية.	وزارة الثقافة، وزارة الاقتصاد، وزارة السياحة والآثار، السفارات الفلسطينية.
4. رفع الوعي بأهمية الحرف والصناعات التقليدية في المدارس والجامعات وعبر وسائل الإعلام، دعما للتراث وحفاظاً على البيئة وتنمية للاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار تحفيز النساء على المشاركة	– حملات توعية وترويج بمشاركة النساء. – كتيبات تعريفية في الحرف والصناعات تبرز أدوار النساء والرجال على السواء.	وزارة الثقافة وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات مؤسسات المجتمع
5. تشجيع وتنظيم معارض للصناعات التقليدية محلية وخارجية مع إبراز إنتاجات النساء.	– معارض سنوية للصناعات التقليدية في الوطن والشتات بمشاركة الجنسين.	وزارة الثقافة وزارة الخارجية وزارة الاقتصاد الوطني

15- مؤشرات قياس الأداء

تنمية وتطوير الخطط التنموية، وزيادة فاعليتها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، ورصد مدى قدرتها علي تلبية احتياجات أفراد المجتمع، يتطلب اتباع التخطيط الجيد والملتزم بالمنهجية العلمية لضمان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف وإحداث التغييرات المرغوبة لتنمية وتطوير المجتمع بما يتضمن ذلك من تنفيذ مشروعات تنموية ذات جدوى إقتصادية، وإجتماعية عالية.

تشكل عملية المتابعة والتقييم جزءًا لا يتجزأ من عملية التخطيط، حيث إنها تعكس وتحدد المخرجات المتحققة نتيجة التدخلات واستخدام الموارد المتاحة. إضافة لذلك فإن صياغة مؤشرات دقيقة وواقعية، ترتبط بشكل مباشر بالافتراضات الواجب توفرها لإنجاح تنفيذ الإستراتيجية. و مقارنة بالقطاعات الأخرى ، نجد أن مؤشرات المتابعة والتقييم الكمية والنوعية في مجال العمل الثقافي، تعتبر مؤشرات متشعبة ومتنوعة المجالات؛ بناء على ما تقدم ستعمل وزارة الثقافة، وبالتشاور مع شركائها في الوزارات والمؤسسات الأهلية، على وضع نظام للمتابعة والتقييم بحيث يشمل:

- مستوى وماهية المعلومات المطلوب تجميعها لكلِ من مؤشرات الخطة.
- آليات وأدوات جمع المعلومات والمعطيات.
- تصنيف المعلومات والبيانات حسب الجنس.
- طبيعة نظام السجلات وقواعد المعلومات التي يجب تطويرها.
- توزيع المسؤوليات والأدوار في جمع المعلومات.
- كيفية استخدام المعلومات.
- دورية جمع المعلومات.

ولأجل هذه الأغراض سيتم التشاور مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الشباب والرياضة، إضافة إلى بعض مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل الثقافة، لخلق آلية قادرة ودائمة للعمل على معالجة المعلومات ذات العلاقة بالمؤشرات الواردة أدناه.

مؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية:

مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية	خط البيانات المرجعية	مصدر البيانات	سنة الأساس	الاستهداف		
				2017	2018	2019
عدد الأنشطة الثقافية المنفذة من قبل وزارة الثقافة في المكتبات العامة ومكتبات الأطفال.	17	MOC	2016			
عدد المراكز الثقافية التي تم إجراء انتخابات للهيئة التأسيسية.	30	MOC	2016			
عدد المراكز الثقافية الجديدة الحاصلة على ترخيص.	20	MOC	2016			
عدد المؤسسات الثقافية التي تم تزويدها بكتب من خلال الوزارة.	400	MOC	2016			
عدد المراكز والمؤسسات الثقافية.	750	PCBS	2016			
أعداد الأنشطة الثقافية التي تمارسها المراكز الثقافية.	15000	PCBS	2016			
عدد المشاركون في الأنشطة الثقافية المنفذة من قبل المراكز والمؤسسات الثقافية	590,000	PCBS	2016			
عدد المتاحف العاملة	14	PCBS	2016			
عدد زوار المتاحف العاملة						
عدد المسارح العاملة	20	PCBS	2016			
عدد المسرحيات المعروضة	200	PCBS	2016			
عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة	160,000	PCBS	2016			
عدد الفرق الفنية التي تم دعمها من قبل وزارة الثقافة للمشاركة في المهرجانات الدولية الخارجية.	15	MOC	2016			
عدد المراكز والمؤسسات الثقافية والافراد ممن تلقوا دعم وزارة الثقافة	50	MOC	2016			
عدد الاتفاقيات الثقافية الموقعة حسب النوع.	10	MOC	2016			
عدد المهرجانات الثقافية والتراثية التي تم دعم تنفيذها من قبل وزارة الثقافة.	15	MOC	2016			

عدد الكتب التي تم إصدارها من خلال وزارة الثقافة.	40	MOC	2016			
عدد معارض الكتاب المحلية	25	MOC	2016			
عدد معارض الكتاب الخارجية التي تم المشاركة بها	15	MOC	2016			
عدد الدورات التدريبية المنفذة في الحرف والصناعات التقليدية.	20	MOC	2016			
عدد المتدربين في الدورات التدريبية المنفذة في الحرف والصناعات التقليدية.	200	MOC	2016			
عدد المعارض المحلية للصناعات التقليدية.	25	MOC	2016			
عدد الحقول التي تم أرشفتها للموروث الثقافي.	9	MOC	2016			